الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

# الفكر السياسي في فلسفة جون جاك روسو

**إعداد الطالبة:**
مويسات حنان

**إشراف الأستاذة:**
مجكدود ربيعة

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الصفة |
|---|---|
| أرفيس علي | رئيسا ومناقشا |
| يوسف بوراس | مناقشا |
| مجكدود ربيعة | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية: 2017/2016

# شكر وعرفان

لم أجد أصدق و أنبل كلمة شكر وتقدير هي أبسط ما يمكن تقديمه إلى المشرفة الفاضلة "الأستاذة مجكدود ربيعة" التي لم تبخل عني بتوجيهاتها ونصائحها الصائبة والتي ساهمت في إثراء البحث وجعله مادة ذات قيمة علمية.

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وألهمني بهذا الجهد المتواضع،أهدي ثمار جهدي إلى من سقتني بحنانها وتوجيهاتها أمي الغالية،وإلى نبع الصفاء ورمز العطاء أبي الغالي.

إلى الذين يسرهم وجودي وعاشوا معي أجمل لحظات حياتي إخوتي
سمية،آسيا،أسماء،يوسف،إلى كافة الأهل والأقارب،إلى
صديقاتي:كنزة،أسماء،حليمة،أسيا،هدى. هاجر وكريمة.

إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد وخاصة الأستاذ البروفيسور موسى معيرش وكذلك الدكتور ج.س بجامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة وكذلك الدكتور خ.ب .

إلى كل الذين وصلوا رغم الصعوبات إلى طلبة قسم الفلسفة بالمسيلة

دفعة 2016.

وإلى أساتذة قسم الفلسفة بجامعة المسيلة

# مقدمة

**المقدمة**

يعتبر الفرد اللبنة الأولى في بناء المجتمعات ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه في قيام المجتمعات متكاملة البنى فقد تميزت أغلب المراحل الحضارية التي عاشها الإنسان بنوعيات مختلفة من الإنتاج الفكري، فأنتج الإنسان الفلسفات والنظريات والمذاهب، والتي كانت كلها تصب في المجرى الحضاري وتعكس صورة كل مرحلة من مراحل تطور البشرية.

ومن الفلسفات التي جعلت الإنسان هدفها الأسمى الفلسفات السياسية، وحديثنا عن الفلسفة السياسية في صميمه يتماشى والحالة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد وما ميز هذا النوع من الفكر هو أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحليل المجتمعات، ومعرفة نمط معيشتها من أجل إيجاد السبل الكفيلة بضمان قيمة الفرد وإنسانيته وسعيا وراء هذا الهدف فقد ظهرت عدة نظريات سياسية تبحث في هذا المجال، وتعمل على تحقيق هذه الغاية ولعل من أبرز هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعي التي تناولت الحقوق الطبيعية للإنسان، فتبقى نظرية العقد الاجتماعي ضمن أشهر النظريات التي شغلت الفكر السياسي منذ زمن طويل، بل ولا تزال تشغله وتؤثر فيه تأثيرا واضحا فلقد لاقت فلسفة العقد الاجتماعي ترحيبا في المجتمع الأوربي نتيجة لوضعها الفرد في مركز ممتاز بصفته أحد طرفي العقد، وهذا ما ميز هذه النظرية لأنها قالت بوجود مجتمع طبيعي يستبق المجتمع المدني هذا المجتمع الأول الذي يحكمه قانون الطبيعة ويتمتع أفراده بحقوق طبيعية، ومن بين فلاسفة العقد الذين نادوا بمبادئ هذه النظرية السياسية نجد الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو الذي هو محور بحثنا هذا فلا يمكن للباحث في الفلسفة السياسية أن يتجاهل الدور الفاعل الذي قدمته فلسفة روسو في هذا المجال، فمكانته هامة ودوره فاعل في هذا المجال السياسي، ومع هذا تبقى الكثير من المسائل التي ناقشها في حاجة إلى دراسة رغم ما بذل فيها من بحوث ودراسات سابقة، ولعلّ من أهم هذه المسائل موضوع الفكر السياسي عند روسو ولدراسة هذا الموضوع حاولنا أن نحدد إشكالية بحثنا في طبيعة نظام روسو السياسي وهذا ما عبرنا عنه من خلال الأسئلة العديدة التي طرحناها والتي جاءت على النحو التالي: **ما هو النسق الذي ينتمي إليه روسو؟ وما هو مفهومه لنظرية العقد الاجتماعي؟ وهل هناك اختلاف بين رؤيته ورؤية كل من هوبز ولوك؟ ومن ثم ما هي رؤيته للسيادة؟ وأخيرا ما هو موقفه من الأنظمة السياسية المختلفة؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمت بحثي هذا إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** حول الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو،تناولت فيه مبحثين رئيسيين هما:

مبحث أول: تحدثت عن منابع فكره الفلسفي ويحتوي بدوره على:

1- مرجعية التأسيس

2- نسقه الفلسفي

مبحث ثاني: تحدثت فيه عن نظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ما قبل روسو:

1- مفهوم العقد الاجتماعي

2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك

**الفصل الثاني:** حول معالم الفكر السياسي وشروط السياسة الراشدة عند جون جاك روسو وقد احتوى ثلاثة مباحث هي:

مبحث أول: تناولت فيه مفهوم العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

1- الحالة الطبيعية

2- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي)

3- أسس ومبادئ العقد الاجتماعي عند روسو

مبحث ثاني: تناولت فيه الإرادة العامة والشعب:

1- الإرادة العامة

2- الشعب

مبحث ثالث: وتم التطرق فيه إلى عنصر السيادة:

1- مفهوم السيادة

2- خصائص السيادة عند روسو

**الفصل الثالث:** حول الدولة وتم تقسيمه إلى مبحثين هما:

مبحث أول: تطرقت فيه إلى أنظمة الحكم وموقف روسو منها:

1- الديمقراطية

2- الأرستقراطية

3- الملكية

مبحث ثاني: وتم التطرق فيه إلى علاقة الدين بالدولة:

1- مفهوم الدين

2- الدين التقليدي

3- الدين المدني (الدين الجديد)

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي مستعينة في ذلك بالعديد من المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع من أبرزها "العقد الاجتماعي لروسو" وكذا "خطاب في أصل التفاوت بين البشر" ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع اهتمامي بالفلسفة السياسية بصفة عامة والفلسفة الروسوية بصفة خاصة لما أحدثته -هذه الأخيرة- من ثورة جذرية على مستوى الفكر الإنساني عامة والفكر الفرنسي على وجه الخصوص.

ولقد واجهتني العديد من العراقيل من أهمها القراءات المتعددة لفكر روسو وكثرة الترجمات واختلافها وكذلك الكم الهائل من المعلومات في مذكرة بسيطة الحجم، زيادة على ذلك افتقار مكتبتنا إلى كتب لها دراسات معاصرة في هذه النظرية والتي باستطاعتها إثراء الموضوع أكثر والإلمام بجميع جوانبه المهمة، غير أنني بذكر هذه الصعوبات لا ألتمس أعذارا لنفسي فقد حاولت قدر المستطاع تحليل هذه المسألة لما لها أهمية في تاريخ الإنسانية حاضرا ومستقبلا.

وفي الأخير أقول وأؤكد أن هذا العمل ليس سوى محاولة متواضعة حاولت من خلالها تبيان ملمح الفكر السياسي لفلسفة جون جاك روسو وما أحدثته من تغيير في شتى مجالات الحياة الفكرية والسياسية، الاجتماعية الاقتصادية.

# الفصل الأول

## الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو

### المبحث الأول: منابع فكره الفلسفي

1- مرجعية التأسيس

2- نسقه الفلسفي

### المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ما قبل روسو

1- مفهوم العقد الاجتماعي

2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك

1.2- توماس هوبز

2.2- جون لوك

## المبحث الأول: منابع فكره الفلسفي

### 1: مرجعية التأسيس:

إن تاريخ الفكر الإنساني سلسلة متصلة من حلقات يؤثر فيها السابق على اللاحق، ويأخذ اللاحق ثمرة ما أنتجه السابق ليضيف إليه أو يعدل فيه حسب مقتضيات الزمان والمكان.

لم يكن جون **جاك روسو*** متميزا عن غيره من الفلاسفة والمفكرين، والذين هم نتاج التطور الفكر الذي وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في صيرورتها الحضارية، ولكنه كان أفضل من عبر عن أوضاع أوربا التي سبقت الثورة الفرنسية، وبذلك فهو قد تأثر بالفكر الإنساني وأثر فيه، فقد كان لحلقات التاريخ الفكرية للبشرية المتواصل تأثيرا على حياته وفكره، لكن ذلك لا يحجب عنه الواقع الفكري والسياسي والاجتماعي الذي عاصره والذي كان أهم رافد له في بروز أفكار ه وتعبيرها عن الواقع الذي انطلقت منه[1].

معنى هذا أن جون جاك روسو قد عاصر فترة حرجة من تاريخ المجتمع الفرنسي الذي عاش بين أحضانه، ثم إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترديها، قد شكلت هذه الأخيرة محور اهتماماته الفكرية.

إن الفكر السياسي الغربي الحديث وجد منبعه الحقيقي في بلاد اليونان، فلقد كان لآراء فلاسفة الإغريق أكبر أثر على هذا الفكر كان أثر أرسطو وأفلاطون، أثر مباشر وكبير على من جاء بعده من فلاسفة السياسة فلقد استوحى تأثر جون جاك روسو تأثيرا بالغا بهما، ولقد استوحى روسو تشوق أفلاطون إلى التربية المفرطة في بساطة في صياغة مذهبه عن الحياة وفق الطبيعة[2]، معنى هذا أن كل من أرسطو وأفلاطون قد أعطى أهمية كبيرة للتعليم ولقد تأثر بهما روسو في ذلك.

---

*- **جون جاك روسو (J.J.Rousseau)**: 1712-1778: مفكر فرنسي ولد بجينيف تميزت حيات روسو منذ ولادته بالشقاء والتشرد والتعاسة، فبعد ولادته بأسبوع توفيت والدته، لتتركه يتلقى العناية من الآخرين، وبغد مغامرات عديدة عمل خادما في تورنتو وفي عام 1741. استقر به المطاف في باريس حيث حاول أن يروج لمحاولة في تدوين الموسيقى، ثم غادر باريس إلى البندقية، حيث عمل كاتب لسفير في فرنسا وفي سنة 1750 نشر خطابه في العلوم والفنون، وفي سنة 1754 أصدر خطابا في التفاوت، وفي سنة 1758 كتب رسالة إلى دالمبير في المسرح، وفي عام 1761 كتب العقد الاجتماعي، وأخيرا كتابه إميل سنة 1762، **أنظر**: إميل بريه، تاريخ الفلسفة، ترجمة جورج طاربيشي، ج5، ط2، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص ص 191-192.

[1]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 217.

[2]- فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت)، ص 16.

كما يعتبر كتاب إميل خير دليل على ذلك، فهذا الولد يربى في الطبيعة ويتعلم مهنته.[1]

كما تأثر جون جاك روسو بجمهورية أفلاطون ويبدو جليا في قوله **"إن إيجاد شكل الحكم يضع القانون فوق الإنسان، هو المعضلة الكبرى في السياسة"**[2]. المقصود بذلك هو أن القانون يصدر عن إرادة الشعب فأفلاطون يرى بأن دولة القانون تأتي في المرتبة الثانية بعد حكم الفلاسفة، أما جون جاك روسو قد أعلى من مكانة الإنسان لأنها تسمو على مكانة القانون، لأن الإنسان هو الذي يضع القانون، وبهذا فإن جون جاك روسو قد تأثر تأثراً كبيراً بالديمقراطية اليونانية.

وعلى الرغم من أن السفسطائيين يعدون من الأوائل الذين وجهوا النظر إلى الفكر السياسي، إلا أنهم اتجهوا صوب من هو صاحب السيادة في الدولة، واعتبروا أن السلطة لا تعدو أن تكون القوة أو الغاية التي تمارس لصالح الذين استطاعوا أن يستولوا عليها، فمفهوم القوة عند روسو قد انبثق من الإرادة العامة التي أعلى من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على الجسد السياسي للدولة وتسعى للحفاظ عليها، وبهذا فإن جون جاك روسو قد تأثر بالإغريق في فكرة حق الشعب والتشريع[3].

كما كان للعصر الفكري الذي عاصره الأثر البالغ في تفكيره هو عصر التنوير، الذي شهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوربي، حيث اتخذ العقل البشري أداة ماضيه لاكتساح الدين والخرافة والظلم، ولهذا فإن كتابات روسو جاءت أشبه ما تكون بالرد على التطرف في استخدام العقل، ولتؤثر على صفات البديهة الفطرية وسمات النبل التلقائي، وبساطة العيش، والاستمتاع بالفنون المنزلية الخلابة وجمال الحياة الأسرية الحميمية.[4] معنى هذا أن عصر التنوير هو عصر اشتد فيه عود الحركة العقلية ورفضت الاعتراف بسلطة الدين في الحياة السياسية، والعلمية، واعتبرت الدين عاملا من عوامل التخلف، وقد أعلت من سلطة العقل البشري وجعلته أداة لاكتساح الدين والخرافة والظلم.

إذ أن في هذا العصر (عصر التنوير) انفجرت عبقريات وعقول المفكرين، بما استطاعت إدراكه من أفكار كان لها الأثر الكبير في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كان ذلك على مستوى القيم كما كان على مستوى الأفكار وكذلك على مستوى التطورات العلمية المصاحبة لذلك، وكل التطورات كانت تسعى لهدف واحد ووجيه وهو إسعاد الإنسان وتخليصه من كل مظاهر التخلف والانحطاط، سواء على

[1]- جون توشار، الفكر السياسي، تر: علي مقلد، (د.ط)، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 238.

[2]- نقلا عن: فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ص 29.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 33-35.

[4]- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 177.

مستوى القيم أو الأفكار، ومن ثمة يمكن الإنسان أن ينظر إلى حياته وإلى كل ما يحيط به نظرة موضوعية عاقلة مرتبطة بواقعه وظروفه.[1]

يرى روسو أن التنوير ليس مطلبا أساسيا لمجتمع مدني صحيح، وإنما هي التربية الأخلاقية الصارمة، فلقد ارتد ذوق روسو وتحليله لظلم المجتمع الحديث به إلى اليونان، غير أنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ لم يكن تعليمه مجرد إحياء لتعاليم أرسطو وأفلاطون، بل ذهب إلى تبيين كيف تكون نظاما راسخا، أو كيف نجعل المواطنين قانعين، أي لا بد أن يضع أسس وواجبات المواطنين وحقوقهم.[2] ومن هذا نرى أن أفكار جون جاك روسو تعود إلى عدة عوامل ومصادر من بينها أفكار فلاسفة الإغريق، وكذلك تأثيرات المجتمع الباريسي والصراعات التي عاشها روسو والتي ساهمت بشكل كبير في كتاباته واهتماماته الفكرية.

أما على مستوى الحياة السياسية فلقد كان للفكر السياسي الانجليزي أثره الواضح على أفكار روسو خصوصا مسألة تخليص الشعوب من الحكم المطلق التي نادى بها **هوبز*** من قبل، ولكنه كان وفيا بالمبادئ أكثر منه، وعلى ذلك يحمل روسو مهمة توعية الشعب وحثه عن السلطة والسيادة، ولا يمكن أن تكون إلا له وبه ومن ذلك فلقد كان لجون جاك روسو شعبية أكثر من **جون لوك****، لقربه من الشعب ومن آلامه وآماله ومن ثمة فإن الرجل العظيم أو المفكر العظيم هو الذي يعمل بأفكار عصره ويعيد خلقها، وهذا ما فعله روسو، حتى أنه تأثر بكتاباته هو نفسه تأثر تأثراً كبيرا إذ كان يعد مغرورا، وحاد الطباع ثائرا كبيرا على المجتمع وعاداته وتقاليده وعلى السلطة الحاكمة، ولذلك فهو لم يؤمن بالإصلاح المعتدل، وإنما كان يسعى إلى قلب كل الأوضاع، حتى يستطيع تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة، وإعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي.[3]

---

[1]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 217-218.

[2]- ليوشتراوس، جوزيف كربوسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر، تر محمود السيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ج2، (د.ط)، المجلس الأعلى للثقافة، (د.م)، 2005، ص 140.

*هوبز (T.Hobbes) 1679/1582: فيلسوف إنجليزي، دخل إكسفورد وهو في 15 من عمره، أخذ يطالع الآداب القديمة وخاصة الشعراء والمؤرخين، عمل في خدمة بيكون، نقل مؤلفاته إلى اللاتينية، له العديد من المؤلفات منها: مبادئ القانون السياسي، التنين، **أنظر**: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط2، دار الطليعة، 1997، ص 708.

**جون لوك (J.Lock) 1704/1632: ولد بمدينة ربجيتون بإنجلترا، كان أبوه محاميا مشهورا، أرسل في سن الرابع عشر إلى مدينة وستمنستر وفي عام 1652 عهناك تلقى تعليم الأرثوذكسية بإكسفورد وله العديد من المؤلفا من بينها: الحكم المدني، رسالة في التسامح، **أنظر**: فؤاد كامل وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، (د.ط)، دار القلم، بيروت، (د.ت)، ص 296.

[3]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 218.

**2-النسق الفلسفي الروسوي:**

لقد امتاز عصر التنوير بأنه اتجه اتجاها نحو المستقبل، وقال بالتقدم المستمر في المستقبل لا نهائي، حيث ثار أصحاب العقل ضد الروح القومية، ويعدونها بقية من بقايا العصور الوسطى، والنظام الإقطاعي، وينظرون إلى الأمم على أنها أسرة واحدة.

ويعتبر جون جاك روسو من أنصار المذهب الطبيعي، حيث تمتد هذه الفلسفة إلى الفلسفات القديمة لكن ظهورها كثورة وردت فعل على الفلسفات القديمة يرجع إلى القرن الثامن عشر فهي تهتم بحاضر الإنسان أكثر من مستقبله لأن حاضره هو مفتاح المستقبل، والطبيعة هي الحقيقة الوحيدة فالعالم يخضع لقوانين تنيره بنظام موزون قائم بذاته، كما تؤمن بالمجتمع القائم على المساواة والعدالة، ولا تؤمن بالمجتمع الطبيعي القائم على التحكم والظلم والفساد[1]، وعليه فهذه الفلسفة قد أعلت من شأن الطبيعة الإنسانية، ودعت إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانية والإيمان بالحقوق العامة، فيرى روسو أن طبيعة الإنسان خيرة منذ ولادته وليست شريرة حيث يقول: **"كل شيء من صنع الخالق ما لم تمسه يد الإنسان".**[2]معنى هذا أن الطبيعة الإنسانية خيرة وليست من صنع البشر، فالطبيعة الإنسانية خيرة والشر لا يأتي إلا باتصال الناس، وبهذا فإن روسو قد أعلى من شأن الطبيعة البشرية، ودعا إلى الإيمان بالعواطف والمشاعر الإنسانية.

فلقد ثار روسو ضد القيم السائدة ضد تطور العلوم والإكثار من الثورة، وضد مجتمع ظالم، ومؤسسات تعسفية وضد تغير طبيعة الإنسان المتزايدة، وحذر معاصريه من خطر الرجوع إلى البساطة الطبيعية، لأن هذا سيؤدي حسبه إلى هلاك البشرية، إذ اقترح روسو مشروعا فلسفيا يقوم على إصلاح كل جوانب الحياة في المجتمع (التربية، العادات والتقاليد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية، والقانون والدين)، وحدد غاية واحدة ووحيدة لهذا المشروع وهي خدمة الإنسان، وهكذا فيعود الفضل بدرجة كبيرة إلى روسو في احتلال الإنسان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية منذ ذلك التاريخ.[3]

كما يصنف جون جاك روسو بأنه كان مبشرا بالحركة الرومانسية في أوائل القرن التاسع عشر، وأكثر ما يكون رجلا من عصر التنوير، فلقد قام بالكثير لكي يغير طابع الفكر الأوربي في الفلسفة السياسية والآداب ولكي يوقظ حب جمال الطبيعة الفيزيائية وتقدير أهمية العواطف في الحياة البشرية، ولم يكن ميتافيزيقيا أو

[1]- رزيق فوزية، معالم فلسفة التربية عندجون جاك روسو على ضوء قصة إميل، مذكرة ماستر (غير منشورة) كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص 15.

[2]- جون جاك روسو، إميل، تر: عادل زعيتر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1936، ص 24.

[3]- مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، (د.ط)، دار الكنوز والحكمة، الجزائر، (د.ت)، ص 93.

منطقيا.[1] معنى هذا أن فلسفة جون جاك روسو هي فلسفة إصلاحية انتقدت وناهضت المجتمع الذي وصفته بالظلم والجور والفساد، وسعت إلى إصلاحه بوسائل تركب بين الطبيعة والثقافة، وتجمعها في احترام الإنسان.

فقد دعا جون جاك روسو إلى عودة الجوهر الروحي إلى الحياة الأخلاقية بخلاف المنحنى العام لفلسفة عصره، التي استهدفت في إطارها العام سيادة فلسفة عقلية تجريبية مادية، ترفض الميتافيزيقا والدين، وتهتم بالرياضيات والفلك والطبيعة والكيمياء والتاريخ والطب والفلسفة، وتؤمن بالتغيير وتسعى إلى التجديد في كل شيء ، وتثق في العقل ثقة مطلقة ويدور فيها التفكير حول الإنسان.[2]

ولقد بنى جون جاك روسو نسقه الفلسفي السياسي على نقد المبدأ الذي أقام عليه هوبز نسقه من جهة وعلى نقد المبدأ الذي اعتمده لوك من جهة أخرى وبالفعل فقد رفض روسو فكرة هوبز القائلة **"الإنسان ذئب لأخيه الإنسان".**[3] يريد دائما إلحاق الضرر به من جهة، وكنتيجة لهذا فإن المجتمع الطبيعي الذي يعيش فيه يمتاز بحرب الكل ضد الكل من جهة أخرى، أما فيما يخص فلسفة جون لوك فقد رفض المبدأ الذي بنيت عليه كذلك وهو رفضه للمبادئ الفطرية، وبالفعل يؤكد روسو على وجود الفطرة في الإنسان كما هي موجودة في الحيوان في سلسلة من الغرائز الطبيعية التي تدفعها إلى إشباع مصالحها المادية حسب مبدأ كل شيء لي ولو على حساب الآخرين.[4]

يتضح من هذا الأخير أن جون جاك روسو يؤكد على أن الطبيعة البشرية خيرة بالفطرة، لا على ما ذهب إليه هوبز بقوله أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، كما أن المبادئ الفطرية التي نادى بها جون لوك قد رفضها روسو كذلك لأن وجود الفطرة في الإنسان هي كذلك موجودة عند الحيوان.

وبهذا فإن جون جاك روسو قد عمل على إقامة مذهبه الأخلاقي بالقياس إلى معطيات العاطفة والضمير ويرى بأن إمكانية قيام مبادئ عامة تحكم سلوك البشر وتنظم حياتهم دون اعتبار للزمان والمكان، والأحوال والتقلبات تكمن في الطبيعة وتتجلى في نزاعاتها، وفي كل ما تنطوي عليه تلك الطبيعة من مشاعر وأحاسيس

[1]- وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر محمود السيد أحمد، تقديم ومراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ط1، التنوير للطباعة ولنشر ، بيروت، 2010، ص 238.

[2]- منيرة محمد، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، العدد 3+4، 2012، ص 377.

[3]- نقلا عن: مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، ص 93.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 93-94.

خيرة بالفطرة، على نحو استهل به سفره التربوي لإميل حيث يقول: **"الإنسان خير بالفطرة، على خيرية طبعه خالق البرايا".**[1]

ولبناء نسقه الفلسفي الجديد يعتمد روسو بالإضافة إلى ما سبق ذكره من نقده لكل من هوبز وجون لوك، منهج يتركز على خطوتين اثنين: الأولى تتمثل في تمييز بعض الأفكار والمبادئ المسلم بصحتها، واستخراج نتائجها المنطقية، ثم التفكير في الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا، وما يجب أن نفعله لمواجهتها أولا وقبل كل شيء، أما الثانية فتتمثل في التسليم بالحقائق التي لها علاقة بالحتمية الأولى، وترك ما بقى غامضا من الأفكار دون إثبات أو رفض في ظلام الشك لأن هذا لا يجدي نفعاً[2]. والمقصود من هذا هو أن جون جاك روسو عند رفضه للمبادئ الفلسفية التي قامت عليها كل من فلسفة جون لوك وهوبز، قد ساعدته هذه الأخيرة في بناء نسقه الفلسفي السياسي، حيث أنه أسسه انطلاقا من محاولة التوفيق بين أفكار كل من هوبز ولوك.

[1]- جون جاك روسو، إميل، ص 29.

[2]- مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، ص94.

## المبحث الثاني: نظرية العقد عند فلاسفة ما قبل روسو:

### 1- مفهوم العقد الاجتماعي

مفهوم العقد لغة: يعرفه ابن منظور في لسان العرب بأن العقد هو نقيض الحَلِّ، عقده يعقده عقدا أو تعاقد وعقدة، واعتقد، كعقدة قال جرير أسيله معقد السِّمْطَيْنِ منها وريا حيث تعتقد الحقابة، وقد انعقد وتعقد والمعاقد مواضع العقد، والعقدة هي حجم العقد والجمع عقد وخيوط معقدة ويقال عقدت الحبل فهو معقود، وكذلك العهد ومنه عقدة النكاح، والمعاقدة هي المعاهدة والميثاق والعقد هو العهد وجمع عقود وهي العهود ويقال عهدت إلى فلان كذا وكذا وتأويله ألزمته ذلك، فإذا قلت عاقدة عقدت عليه تأويلا أنك ألزمته باستيثاق والمعاقدة هي المعاهدة وعاقدته أي عاهدته وتعاقد القوم أي تعاهدوا.[1]

وفي المعنى الاصطلاحي: فاعقد هو مصدر عقد، وجمع عقود هي عهود، وهو اتفاق بين طرفين يلتزمان بمقتضاه تنفيذ بنوده.[2]

قد عرف أندري لالاند في موسوعته الفلسفة العقد بأنه اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص بتقديم شيء ما بالقيام أو عدم القيام بشيء وفي الفلسفة بنحو أخص يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد الأطراف أي ما يتضمن التزامات أو تعاهدات متبادلة والعقد الاجتماعي حسب روسو فهو مجموع المواثيق أو المواصفات الأساسية التي تتضمنها الحياة في المجتمع، ونقيض العقد هو الموقع أو الوضع[3].

أما جميل صليبا في معجمه الفلسفي يرى بأن للعقد عدة معاني وهي:

العقد في القانون هو اتفاق شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بمقتضاه دفع مبلغ من المال أو أداة عمل من الأعمال لشخص آخر، أو لعدة أشخاص، والعقد في فلسفة الأخلاق هو ارتباط حر بين شخصين أو أكثر وهو مرادف للعهد، وعقد العمل هو اتفاق يلتزم الشخص بمقتضاه أن يعمل في خدمة شخص آخر بقاء أجر معين. أما العقد الاجتماعي *Contract Social* فهو اتفاق افترض بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في حالة الطبيعة، أن يعهد في شخصه، وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة.[4]

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، (د،ط) دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1928، ص ص296-297.

[2]- جبران مسعود، معجم الرائد (ط1) دار الملايين المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 1038.

[3]- أندري لالاند، موسوعة أندري لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد1، منشورات بيروت، ط2، باريس، 2001، ص224.

[4]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، (د،ط)، بيروت، 1982، ص62.

ومن هنا فإن أغلب المفاهيم والتصورات اتفقت على مفهوم العقد هو عبارة عن اتفاق أو التزام أو مجموعة العهود التي يلتزم أفراد المجتمع، والعقد الاجتماعي، هو مفهوم قد تداوله العديد من الفلاسفة والمنظرين، ولكل تصوره، فروسو يرى بأن العقد الاجتماعي تم الاتفاق عليه.

**2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك:**

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أولى النظريات التي ظهرت في القرن السادس عشر ميلادي والتي أخذت على عاتقها فلسفة الدولة في نشأتها وطبيعتها ووظيفتها، وبدأت دراستها للأصل الاجتماعي وتطوره وغاياته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة والظاهرات السياسية، ومن أبرز الفلاسفة الذين ناقشوا هذه المسألة نجد كل من توماس هوبز وجون لوك ثم بعد ذلك جون جاك روسو.

وإذا ما نظرنا إلى خلفية أن أنصار هذه النظرية نجدهم ينطلقون من فكرتين أساسيتين الأولى تتعلق بحقيقة الإنسان والثانية بالمجتمع والحياة الاجتماعية، وبهذا كيف انطلقت نظرية العقد الاجتماعي من هاتين الفكرتين؟

لا شك أن الدارس لجذور هذه النظرية يجد أن أول من قال بها هم الرواقيون الأوائل، كما ظهرت عند الرومان مع الفقيه الروماني **"سينكا"*** الذي يقسم التاريخ البشري إلى مرحلتين متمايزتين إحداهما قبل قيام المجتمع السياسي (الدولة) والأخرى بعده، ففي المرحلة الأولى كان الناس يعيشون في الحالة الطبيعية لا يخضعون إلا لقانون الطبيعة[1].

ولقد عرفت هذه النظرية عدة تطورات حتى وصلت إلى فترة الازدهار التي كانت بين القرنين الأولين من العصر الحديث ومن بين الفلاسفة الذين عالجوا هذه النظرية نجد كل من توماس هوبز وجون لوك وصولا إلى روسو ففيما تمثلت آراؤهم حول نظرية العقد الاجتماعي؟

* - **سينكا:** لوكيوس أنّا يوسسينيك يعرف أيضًا سينيكا،فيلسوف وخطيب وكاتب مسرحي روماني،كتب أعماله باللغة اللاتينية. ولد في قرطبة في إسبانيا وتوفي بالقرب من روما. ويلقب بسينيكا الفيلسوف أو الأصغر تمييزاً له عن والده الخطيب الشهير، **أنظر** إلى موسوعة ويكيبيديا.

[1]- محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، (د.ط)، مطبوعات جامعة الكويت، (د.م)، (د.س)، ص 203

### 1.2- توماس هوبز:

يرى هوبز أن الحالة الطبيعية الأولى كانت تنطلق من منطق محدد هو التنافس الذي يقوم على الخوف مما يؤدي إلى الصراع وحرب تطيح بالبناء كله، وتلك الحالة قد دخلت كافة القواعد الأخلاقية، إلا المصلحة الشخصية التي يسعى الإنسان إليها بكل ما لديه من قوة وقدرة على الخداع والاحتيال، ومن ثمة فلكل فرد الحق في أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه وبأي وسيلة كانت.[1]

فهوبز يؤكد على أن الإنسان لا يملك غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه، كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وأن الحالة الطبيعية التي وجد عليها، لم تكن فيها المساواة التامة بين الجميع، إذا كان فيها الأقوياء والأذكياء فقط، لأن لا شيء يضمن البقاء إلا القوة، لهذا فإن الأصل بالنسبة للحالة الطبيعية، هو أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان وأناني بطبعه، لا يهتم إلا بما يوفره لنفسه ولو على حساب الآخرين، ولا رغبة له في الاجتماع بهم ومعهم، وأن الكل في حرب ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد وتحقيق الذات.[2] ومن هنا نقول أن الحالة الطبيعية الأولى للمجتمعات عند هوبز هي حرب الجميع ضد الجميع، حيث أن كل واحد هو مسكون بهاجس البقاء والخشية على وجوده من تربص الآخرين، فالناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة.

وبهذا فإن هوبز يرفض التصور التقليدي الذي يقول بأن الإنسان بطبيعته حيوان اجتماعي، يعتبر الإنسان في وضعيته الطبيعية خارج القانون أو الدولة، فالسبب الوحيد لتضامن البشر يكمن في الحفاظ على مصلحتهم الخاصة تبعاً لاستعداداتهم الطبيعية.[3]

فالإنسان تدفعه أنانيته الطبيعية إلى العدوان المستمر وليس لديه القدر الكافي من العقل الذي يجعله يمتنع عن ذلك من تلقاء ذاته، وتكون النتيجة حياة البؤس والألم التي تتميز بها حالة الطبيعة، إلا أن الإنسان تحذوه أيضا رغبة في تجنب الألم، ويعيش في سلام، فالناس كلهم متفقون على أن السلام شيء طيب ومن ثم يبحث عن مخرج من هذه الحياة الموحشة القصيرة، حيث يقول هوبز: **"لا يوجد لمجتمع، وأن الشر يخشاه الجميع هو الخوف والخطر المستمر من موت عنيف، فحياة الإنسان إذن هي حياة عن عزلة وشقاء، شبه حيوانية**

---

[1]- فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ص 32.

[2]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 192.

[3]- بيتر كونزمان وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 1991، ص 117.

**وقصير"**[1]. يتضح لنا من هذا أن الحياة في هذه المرحلة هي حياة وحشية وفقيرة وقصيرة، والإنسان فيها يعيش في حالة من العزلة والتوحش ففي هذه الحالة يمتنع التعاون بين الناس ولا يمكن قيام أي نشاط لأن الخوف الدائم وعدم الثقة وخطر الموت يهدد قيام أي مجتمع وأي حضارة.

وللخروج من الحالة الطبيعية حالة الحروب المستمرة والشاملة الناجمة من حبنا لحرية أنفسنا ومن غريزتنا للسيطرة على الآخرين، يستند هوبز على الدراسات النفسية للإنسان المستندة على العاطفة والعقل، باعتبارهما قوتان دافعتان للأفراد الطبيعيين إلى إدراك كل واحد منهم أنه في هذه المرحلة، كان يعيش حياة رهيبة إلى حد أن كل واحد فيها يتمنى أن يكون وحيدا أو بمفرده.[2]

وبهذا فإن توماس هوبز يرى أن أول قوانين الطبيعة هو البحث عن السلام وثاني هذه القوانين هي رغبة الإنسان في التنازل عن حقه الطبيعي للأشياء والاقتصار على قدر من الحرية يتساوى بحرية الآخرين، والقانون الثالث هو إتمام التعاقد بين الناس.[3]

لذا يؤكد هوبز بأن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية، إنه بالنسبة إليه الثمرة الاصطناعية لميثاق إرادي وحساب مصلحي، فالسيادة تقوم على عقد ومع ذلك فليس أمر عقد بين الملك ورعيته، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون هناك لهم ملك، فالمجتمع المدني ليس دولة فحسب، وإنما هو دولة مطلقة الصلاحية بحكم تعريفها، والمجتمع المدني هو مجتمع عديم المواطنين، مع أنه ناشئ بفعل إرادي ولكنها إرادة لمرة واحدة.[4]

ومن هذا فإن الدولة المطلقة إرادة تذوب فيها كل الإرادات الذاتية أو الفردية، والدولة هي صاحبة السيادة وهي التي تفرض على الجميع احترام نصوص العقد ومعاقبة المخالفين أو المعتدين عليه، ومن هذه الناحية صناعة الإنسان، أو إنسان صناعي، وبعبارة أخرى أن السيادة هي نفس اصطناعية ومن هنا يقول هوبز: **"إن الالتزام بالاتفاق والتعاقد لا يمكن التراجع عنه ولا يمكن لأحد الادعاء بأنه لم يوافق على بنود العقد ما دام يعيش في الجماعة التي أقرت هذا العقد".**[5] ويتضح من هذا أن سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة

---

[1]- نقلا عن: أحمد عبد الكريم ، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، قسم البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د.م)، 1972، ص 102.

[2]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 199.

[3]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص 61.

[4]- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط2، مركز الدراسات (د.م)، 2000، ص 79.

[5]- نقلا عن: إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص 197.

لكل أوامره وللقوانين التي يضعها، وبهذا فإن هوبز بدلا من أن يحد من السيادة فهو يؤسسها على عقد، ثم إن العقد يخلق الرغبة في السلم وهذا أساسي عند هوبز في النهاية.

كما أن هوبز ينظر للمجتمع نظرة أهم من نظرته للدولة، إذ يرى أن مجرد الاتفاق على العقد المبرم لإقامة المجتمع، يظهر هناك جماعات ليس من خلق السلطة العليا، لكنها مدعمة بواسطة السلطة العليا التي تسمح لها بالظهور، وعلى هذا فالمجتمعات أو التنظيمات السياسية أو الاقتصادية والتعليمية وغيرها قادرة على التطور والنمو في ظل الوضع السياسي القائم، والتي تمكن أفرادها من الحصول على أهداف مادية ومعنوية وثقافية كما يشاؤون، إذ هذه المنظمات أصلا قائمة على عقد اجتماعي، والتي في نظر هوبز العنصر الأساسي في تكوين العلاقات الاجتماعية.[1]

فبمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم، فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما يراه صالحا لرعاياه فالعقد عند هوبز هو اتفاق بين المواطنين وبعضهم على طاعة السلطات الحاكمة التي تتفق عليها الأكثرية، فعندما يتم اختيار السلطة يفقد المواطنون أنفسهم كل الحقوق، باستثناء ما تهبه لهم السلطة، فالمواطنين فيما بينهم ملزومين باحترام سلطة هذا الحاكم، بمقتضى العقد الذي يتم فيما بينهم، وعليه طاعته طالما كان يتولى حمايتهم، فيرى هوبز أن الحاكم غير مقيد بأي قانون، لأنه هو الذي يضع القانون ويعدله ويلغيه حسب هواه، وهو الذي يحدد معنى العدالة[2].

يتضح من هذا أن هوبز يقترح أن يتبادل الأفراد التنازلات ويبذلوها لحاكم وحيد (فرد أو مؤسسة صاحب السيادة)، والنتيجة هي أن يحوز الأفراد على الحد الضروري الذي يأمنون على حياتهم من الواضح هنا أنهم لا يفعلون ذلك ليتعارفوا مع بعضهم بل من أجل اتقاء شر بعضهم ويكون ذلك بالعقد، فيجب أن يقوموا بهذه التنازلات لصالح الحاكم من أجل مصالحهم الخاصة وهذا الحاكم بدوره يستلم الحكم بسلطة مطلقة لا يقيدها شيء، ومن هنا نرى أن هوبز يدعم بقوة أطروحة السيادة المطلقة.

كما يؤكد على ضرورة الطاعة للحاكم دون الكنيسة، لأنه يرى في الخروج عن الحاكم يكون ضرره على جميع الأفراد، في حين أن خروج الشخص عن الكنيسة لا يحدث ضررا على المجموع، وعلى ذلك كان

[1]- أحمد ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، (د.ط)،(د.د)،(د.م)، 1987، ص 98.

[2]- أحمد عبد الكريم ، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، ص ص 104-105.

السيد عنده هو صاحب السيادة المطلقة، والقوة باعتبارها حق ولكنه ليس حاكما فحسب، بل هو مشرع أخلاقي أي هو الذي يقرر ما هو خير وما هو شر، وما هو عدل وما هو ظلم باعتباره يمثل الوجدان العام.[1]

ويتضح من هذا أن هوبز يعارض من يقحمون الدين في أمور الدنيا والسياسة، ويرى أن الكنيسة لا يمكن لها أن تكون له السلطة هامة لأنها تستند على الحكومة المدنية ولذلك فإن الحاكم عنده هو رئيس الكنيسة، ولقد عارض هوبز سلطة الكنيسة لأنها تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية.

وبهذا فإن هوبز يفضل الحكم المطلق الذي يقوم على أساس الاستبداد، وهو الانفراد بالحكم وفي هذه الحالة يتصرف الحاكم وفق إرادته، لا وفق إرادة الانفراد بالحكم، وفي هذه الحالة يتصرف الحاكم وفق إرادته لا وفق إرادة الأفراد، وبمقتضى ذلك فإنه لا يستشيرهم في اتخاذ المواقف، ولا يخضع لأي قانون ولا متابعة ولا مراقبة.[2]

ونظام الحكم عنده يتخذ إحدى الصور الثلاث الملكية والأرستقراطية أو الديمقراطية، ولكنه يفضل الحكم الفرد المطلق للسلطة، ويرى أن تكون الملكية وراثية لأن الحاكم يختار خلفيته.[3]

ومن خلال هذا يتضح لنا أن هوبز ليس من أنصار القانون الطبيعي فهو لا يعترف بغير القانون الذي تطبقه السلطة، وتقرره له الجزاء ونظام الحكم عنده استبدادي والسلطة فيه للحاكم وحده، لذا أخذ هوبز على عاتقه رسم المماثلة بين المجتمع ككل وبين الجمعيات الاجتماعية الصغيرة بداخله للوصول إلى نتائج منطقية وعلى هذا فإن هوبز أصبح فيما بعد يعرف بعماد نظرية العقد الاجتماعي، وما يمكننا تقديمه كنقد لهوبز هو قوله بمصلحة الحاكم والمحكوم، هو مصلحة واحدة وهذا يكون جائزا في أوقات الحروب، حيث تتوحد المصالح عند الحروب ولكن في زمان السلام يعود الصدام فيظهر بين مصالح الطبقات، ولذا فإن المشاركة في الحكم قد تكون خيرا من استبداد الحاكم وأجدى لتفادي الحروب والنزاعات.

[1]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 198-199.

[2]- إدريس خضير، دعائم الفلسفة، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 146-147.

[3]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 63.

## 2.2- جون لوك:

يعتبر جون لوك أحد مؤسسي المذهب الحري الجديد، فهو يعارض هوبز في تصويره الإنسان قوة غاشمة وتصوره حال الطبيعة حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى، ويذهب إلى أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع وأن حالة الطبيعة تقوم على الحرية، أي أن علاقة الطبيعة بين الناس علاقة كائن حر بكائن حر، تؤدي إلى المساواة والعلاقات الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي، وهي تقيم بين الناس مجتمعا طبيعيا سابقا عن المجتمع المدني، وقانونا سابقا عن القانون المدني، وعلى ذلك ليس للناس بالطبع حق في كل شيء كما يزعم هوبز.[1]

فكان من الطبيعي أن يعدل جون لوك كثيرا من آراء سابقه هوبز وأهم النقاط التي عارض فيها هوبز هو تصوره للحالة الطبيعية، وكذلك نظرية العقد الاجتماعي.[2]

ولقد بدأ اختلاف لوك مع هوبز من النقطة الأولى أي تشخيص حالة الطبيعة الأولى للإنسان، ففي حين ادعى هوبز طبيعة الإنسان الأولى بالضرورة طبيعية الشر الجارف والتعطش الحارق للقوة، فإن لوك قد افترض أنها حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، وتحديد سلوكياتهم وأفعالهم واستخدام ممتلكاتهم كما يشاؤون في حدود قانون الطبيعة، الذي يمليه عليه العصر، وذلك من غير حاجة إلى استئذان أي شخص آخر أو الاعتماد عليه في ذلك.[3]

ينظر لوك إلى المرحلة الطبيعية على أنها مرحلة حرية ومساواة، فكل فرد فيها مساوي للأخر من حيث الحرية والملكية، وسيادته على نفسه والتحكم في أموره وتسييرها، كما هي مرحلة سلام وإخلاص، وهذه المرحلة محكومة بحق طبيعي يفرض نفسه على الجميع ويحدد لهم الحقوق والواجبات، بهذا يقول لوك: **"فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، مالم يستدعي بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، مالم يستدع ذلك الغرض أشرف من مجرد المحافظة عليها فللطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل هو تلك السنة يعلم البشر جميعا، لو استشاروه أنهم جميعا متساوون".**[4] المقصود من هذا أن حالة الطبيعة عند لوك هي حالة حرية ومساواة وليست حالة حرب محتملة إنها حالة مترتبة ومنظمة عقليا، حيث أن الاجتماع الإنساني يحكمه العقل الذي يجنب الناس التناحر فيما بينهم

[1]- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، (د.ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص ص 154-155.

[2]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 65.

[3]- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص 166.

[4]- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة مجاهد فخري، (د.ط)، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 140.

ولهذا فإن جميع البشر يخضعون لقانون طبيعي واحد وهو قانون العقل الذي من خلاله يكتشفون أنهم ولدوا أحرارا ومتساوون.

وأقرب شيء لتعريف الطبيعة عند لوك هو قوله: **"يعيش الناس معا وفق العقل دون سيد أعلى على الأرض، مع سلطة تقضي بينهم هذه الحقيقة هي الحالة الطبيعية"**[1]. فهذا ليس وصفا لحياة المتوحشين ولكنه وصف لجماعة متخيلة من فوضويين فضلاء لا يحتاجون إلى شرطة ولا محاكم تطبق عليهم القانون، وذلك لأنهم يطيعون دائما سلطة العقل الذي هو مماثل للقانون الطبيعي.

وكذلك يقول لوك **"خالق البشر كافة صانع واحد قدير على كل شيء لا تحده حكمته وهم عبيد لرب واحد عظيم بهم في الأرض، بإرادته لكي يقوموا إلى شؤونه، لا لشؤونهم فهم ملكه وخليقته برأهم لكي يطول أجلهم ما شاء إلا ما شاء أقرانه من البشر"**[2]يتضح جليا من هذا أن الحالة الطبيعية عند لوك هي حالة تسود فيها حق الملكية والحرية والحياة وهذه الحقوق هي مرتبطة بقانون طبيعي وهبة الخالق للبشر كافة ما داموا كائنات عاقلة فهم قادرون على فهم هذا القانون الطبيعي.

ومن هذا فإن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة، وهو يضطر كل واحد أن لا يضر الأخر في حياته وصحته وممتلكاته، لأن الناس جميعا من صنع القادر وهم جميعا رعية حاكم واحد، أي أنهم ملكه، وقد بعثهم في هذا العالم بأمره وبقائهم مرهون بأمره وليس لأحد أن يدمر الأخر كما لو كنا قد خلقنا لخدمة بعضنا البعض، على نحو ما وجدت مخلوقات الدنيا لخدمتنا فكل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل على حقوقه أيضا، أي أن يحافظ على الآخرين، ولا يضر بحياة غيره، فقانون الطبيعة يقضي بالسلام وبصيانة البشر.[3]

المقصود من هذا أن الحالة الطبيعية هي حالة من الحرية والمساواة حيث لا توجد تبعية، أو طاعة البشر والذين هم من فضاء واحد ونظام واحد، ولدوا من غير اختلاف، ولديهم نفس المؤهلات، كما أن القانون الطبيعي يمنع الإضرار بالحياة والصحة وبالحرية وبالملكية، ناهيك عن القضاء عليها.

ويؤكد لوك على أن الإنسان خير بطبيعته وأنه متى كان حرا تصرف في حدود الخير الخاص والعام، غير أن ذلك لا يعني أن طبيعة الإنسان لا يتخللها الشر أو أي نزوع إلى البغي، فحالة الطبيعة كما صورها لوك هي حالة وسط بين التصور المفرط في التشاؤم، وتصور أن طبيعة الإنسان هي طبيعة البراءة الكاملة والخير المطلق

[1]- نقلا عن: برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر محمد فتحي شنيطي،(د.ط)، الكتاب 3، المصرية الحمامة للكتاب، (د.م)، 1988، ص 200.

[2]- جون لوك، في الحكم المدني، ص 140.

[3]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 68.

وبافتراض أن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خيرة يشوبها بعض النقص والقصور، ولكنها في العموم قابلة للتحسين والسير بها في مدارج الكمال، وفي الوقت نفسه يمكن تشويهها ومسخها والسعي بها في المهاوي والانحطاط.[1]

ولتنظيم الحياة السياسية قد وضع لوك عقد اجتماعي يخرج به الناس من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع السياسي حيث يعرف المجتمع السياسي بقوله: **"إن الذين يكونون هيئة واحدة ولهم قانون واحد يرجعون إليه مع وجود سلطة تحسم في النـــزاع الذي يقوم بينهم، وتوقع الجزاء على المعتدي، يعيشون في مجتمع ولكن ليس لهم مثل هذا التنظيم فهم يعيشون في حالة طبيعية".**[2] ومن هذا يرجع قول لوك إلى أن كل إنسان في هذه المرحلة يقوم بتطبيق القوانين لا كما تمليه عليه أهوائه الشخصية، فكل من يرتكب جرما فهو خارج عندئذ من قاعدة العقل والعدل في الحياة، الذين وهبهما الله للبشر لكي يكونا معيارين لسلامتهم.

ولهذا برر لوك شرعية العقد الاجتماعي للانتقال من حياة الفطرة، طالما كانت الحياة حسنة ترفرف عليها الحرية والمساواة إلى مجتمع منظم ولأن الناس قد رغبوا في الانتقال إلى حياة أفضل، فأقام الجماعة لضمان تنظيم الحريات التي كانوا يتمتعون بها في حياة الفطرة، ولضمان عدم الاعتداءات المحتمل وقوعها.[3]

فبموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن حقهم في الحياة، وفق قانون الطبيعة، وعن الحق في عقاب من يخرج عن هذا القانون، لذلك تناول طبيعة العقد الموافقة من قبل الأفراد أو الأغلبية التنازل عن جزء من حقوقهم الطبيعية الخاصة بالدفاع عن أنفسهم ومعارضة الخارجين عن الطبيعي إلى المجتمع ككل.[4] معنى هذا أن وضعية العقد الاجتماعي هي مسألة توليد لمفهوم السلطة السياسية المبنية على شرعية مستمدة من المجتمع المدني فهذه السلطة تسعى إلى ضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على الحقوق والحريات، فوضعية العقد الاجتماعي لا تعني سوى إضفاء الصبغة القانونية والسياسية والمؤسساتية على تجليات الحالة الطبيعية.

ومن هنا ينشأ التعاقد الاجتماعي الذي ينص بأن ينتقل الأفراد سلطاتهم إلى شخص أو بضعة أشخاص يكونون حكومة ملكية تكون مهمة هذه السلطة هي المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للأفراد، وينص العقد على ألا يتنازل الأفراد عن حقوقهم إلا بالقدر الذي يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم، ولا

---

[1]- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص 167.

[2]- جون لوك، في الحكم المدني، ص 150.

[3]- صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلهي دراسة مقارنة، مقال العدد العاشر، مركز الدراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008، ص 109.

[4]- إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، (د.ط)، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 283.

يجوز هذا الانتقال إلى الحالة السياسية إلا بإرضاء الفرد، إذن هو أصل قيام الحكومة وليست السلطة الأبوية كما يذهب أنصار الوراثة والاستبداد.[1]

كما أن الحاكم يكون طرفا في العقد لا أجنبيا عنه، فعلى الفرد أن يقع واجب الطاعة للحاكم، ويوقع واجب المحافظة على حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها وإقامة العدل بينهم فإذا أخل الحاكم بالالتزام انفسخ العقد بينهم، وبذلك قد أجاز لوك حق مقاومة الحاكم إذا ما تجاوز السلطة حسب مضمون العقد.[2] أي أن العقد هنا يعد اتفاقا ملزما للأفراد وللحاكم على حد سواء، ذلك أنه كما تنازل أفراد المجتمع عن جزء من حقوقهم وحرياتهم في مقابل التزام الحاكم بالسهر على تحقيق أهداف العقد وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والملكية.

وفي نظريته عن السلطة والدولة يعرف لوك الدولة قائلا: **"يبدوا وأن الدول جماعة من الناس، تكونت لغرض وحيد وهو المحافظة عن خيراتهم المدنية، وتنميتها، وأنا أقصد بالخيرات المدنية الحياة والحرية وسلامة البدن وحمايتهم ضد الألم، وامتلاك الأموال الخارجية مثل الأرض والنقود والمنقولات .... »**"[3]. من هنا نجد أن لوك يبين أن الغرض من الدولة هو الحفاظ على الملكية والحرية والتي تكونت عن طريق العمل، ومن هنا فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية في حق الأفراد.

وبهذا فإن جون لوك قد قسم السلطة إلى ثلاث وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وأخيرا الفدرالية، فالسلطة التشريعية *Gislative* وتمنح للمثلي الشعب الذين يحصلون على الحق بطريقة الانتخاب أو الوراثة، أما التنفيذية *Exutive* ويتحدد عملها في تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب عن طريق السلطة التشريعية، وتتضمن القوانين الإدارية والقضائية، أما السلطة الفيدرالية *Federative* تعمل على تكملة السلطة التشريعية وتتكون من مندوبين عن المدن[4].

ويعتبر جون لوك السلطة التشريعية أعلى سلطة في الدولة، ويجوز للسلطة التنفيذية أن تشترك في سن القوانين، وعندئذ تكون كل من السلطتين مقيدة واحدة بالأخرى، ولا تكون السلطة التشريعية مطلقة الرأي لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة كما أنه لا يمكن زرع الملكية إلا بموافقة الأغلبية العظمى، أما

[1]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 69.

[2]- صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلاهي دراسة مقارنة، ص 109.

[3]- جون لوك رسالة في التسامح، تر عبد الرحمان بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 70.

[4]- إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، ص 285.

السلطة التنفيذية فمسؤولة أمام السلطة التشريعية، ولا يمكن وضع السلطتين في يد شخص واحد لأن معناه فقدان الحرية.[1]

يتضح من هذا أن جون لوك قد دعا إلى ضرورة عدم اجتماع السلطات في يد واحدة وإلا مال الحكم والنظام السياسي إلى الدكتاتورية، هذا فضلا عن مناداته باستخدام الحرية، وبهذا فإن نظام الحكم عنده هو ديمقراطي مباشر والسلطة فيه مقيدة برأي الأغلبية.

وإذا نشأت منازعات بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) يكون لدى الشعب الذي يكون وكيلا عن السلطتين الحق في أن يتخذ القرار النهائي إذا رفضت الحكومة أن تستجيب لرغبات الشعب، يكون لشعب بعد أن احتج من قبل دون فائدة بطريقة سلمية ممكنة وأن يلجأ إلى القوة لكي تكفل عدالة قضيتهم.[2]

كما أن جون لوك نادى بضرورة فصل الدين عن الدولة، كما نادى بضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، فيجب الفصل بين الدولة والكنيسة لأن هدف الدولة هو الحياة الأرضية وهدف الكنيسة الحياة السماوية، فنحن نولد ملك الوطن، ولا ملك الكنيسة ولا ندخل فيها إلا طوعا، ولما كان المجتمع المدني غير قائم على مصالح الكنيسة فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع، فيجب على الدولة أن تجيز أنواع العبادة الخارجية، وتدع الكنيسة تحكم نفسها بنفسها، فيما يتعلق بالعقيدة وفقا للقوانين العامة فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني.[3]

ويؤكد لوك على أنه يجب حسم العلاقة بين السلطة الروحية، والسلطة المدنية لتفادي أي شكل من أشكال النفاق والميوعة، التي يلجأ إليها بعض المارقين للتظاهر بإخلاصهم لهذه أو تلك حيث يقول: "**ينبغي التمييز بين أمور المدينة، وأمور الدين، وأن توضع حدود دقيقة عادلة بين الكنيسة والدولة، وإلا فلن يكون ممكنا إيراد أي حل للمنازعات التي تقوم بين أولئك الحريصين حقا، وبين من يتظاهرون بأنهم حريصين، إما على نجاة النفوس وإما على نجاة الدولة** "[4].معنى هذا أنه يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الكنيسة، وألا يتدخل منهما في شؤون الآخر، وبهذا فالناس يكونون أحرار وبالتالي قادرين على إدراك الحقيقة.

[1]- صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلهي دراسة مقارنة، ص 109.

[2]- وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 178.

[3]- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 154.

[4]- جون لوك، رسالة في التسامح، ص 29.

وبهذا فإن جون لوك يفصل فصلا صارما بين ما هو زمني (دنيوي) عن الروحي (الديني)، فهو بخلاف هوبز، يعلن أن سلطة الحكم المدني كلها لا علاقة لها إلا بمصالح المدنية، وهو يلح على أن الآراء الدينية لها حق مطلق وشامل بالتسامح[1].

وما يمكننا قوله هو أن جون لوك قد دعا إلى ضرورة التسامح بين الجميع، من أجل أن يتحقق الأمن والسلام والحرية والسعادة، وما نخلص إليه في الأخير هو أن جون لوك قد نادى بالدفاع عن حرية الأفراد وخاصة حرية الملكية، وجعل مهمة السلطة السياسية هي الدفاع عن الحق، وعن الحرية المطلقة للملكية الفردية وغاية الدولة هي الدفاع عن حرية الأفراد، وبهذا فإن فلسفة جون لوك كانت تكافح من أجل الحصول على قدر من الحريات السياسية والاقتصادية ومن أجل حكومة دستورية، لا يمثل الحاكم فيها إلا إرادة الأفراد الذين لم يتنازلوا على حقوقهم الطبيعية لينعموا بممتلكاتهم.

[1]- جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، ط1، دار التكوين للتأليف والترجمة، دمشق، 2010، ص 510.

# الفصل الثاني

## معالم الفكر السياسي وشروط السياسة الراشدة عند جون جاك روسو

### المبحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي عند روسو

1- حالة الطبيعة

2- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي)

3- أسس ومبادئ العقد الاجتماعي عند روسو

1.3- الحق الطبيعي

2.3- المساواة

3.3- الحرية

### المبحث الثاني: الإرادة العامة والشعب

1- الإرادة العامة

2- الشعب

### المبحث الثالث: السيادة

1- مفهوم السيادة

2- خصائص السيادة عند روسو

## المبحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو

### 1- حالة الطبيعة:

ينطلق جون جاك روسو في تصوره لحالة الطبيعة من خلال اعتقاده بأن الإنسان طيب بطبعه، وأن الطبيعة أو الفطرة هي ما جبل عليه الناس من غرائز وإحساسات، فمعنى هذا أن الإنسان طيب بطبعه وأن السعادة ترجع للناس إذا استمعوا إلى الطبيعة، وهو أن السعادة ترجع لهم إذا هم تركوا كل نتائج الفكر وما أبدعه من مدينة وحضارة، ورجعوا إلى وحي الطبيعة الأولى وما تدعوا إليه من بساطة وسذاجة.[1]

ومن هنا يقول جون جاك روسو: **"أيتها الطبيعة أنت يا أماه، ها أنا ذا بين يديك أتلقى الحب والرعايا".**[2] يتضح من هذا أن الطبيعة هي بمثابة الأم التي تفتح صدرها لاستقبال الإنسان والعناية به والسهر على راحته، وهي جذور الطبيعة متأصلة في الإنسان بوصفه العالم الأصغر الذي يتزود منه كل من في العالم

كما يرى جون جاك روسو أن الحالة الطبيعية الأولى كانت حالة يسودها الخير والسعادة والفضيلة، وأن المظاهر التي تعاكسها من شر وظلم وتعسف وكذب ورياء ما هي إلا صفات الحالة السياسة والحضارية وأن هذه الحقائق ليست هي التي اشتملت عليها الكتب والدراسات وإنما هي حقائق الطبيعة ذاتها حيث يقول في هذا **"فيا أيها الإنسان من أي قطر كنت، وأيا كانت أرائك ومذاهبك أصغ سمعا هذا تاريخك كما توهمت إني أقرأه لا في كتب أمثالك من الناس الذين هم كاذبون، بل في الطبيعة التي لا تكذب أبدا".**[3]

المقصود من هذا أن جون جاك روسو ينتقد هنا المجتمعات التي وصفها بالظلم والجور والفساد، حيث سعى إلى إصلاح المجتمعات بوسائل تركيب بين الطبيعة والثقافة، من خلال إرجاع الإنسان إلى حالة البراءة، فنظرته تؤمن بالصيرورة فتمر بفترة الطبيعة تتميز بالطيبة لتتطور دون العودة إلى الوراء، وبهذا فالإنسان يعرف تاريخه من خلال الطبيعة لأن الطبيعة لا تكذب.

ومن هنا أن الطبيعة هي مجرد افتراض عقلي لا يكترث بالحقيقة التاريخية، ولكنها في نفس الوقت هي أكثر نفعا من الوقائع التاريخية، فالإنسان يعرف تاريخه من خلال الطبيعة لأن الطبيعة لا تكذب عليه أبدا، وفي هذا يقول: **"حكم صوت الطبيعة ولأن الطبيعة لا تكذب مطلقا وكل ما يأتي من الطبيعة يكون صادقا".**[4]

---

[1] - محمد حسن هيكل، روسو، حياته وكتبه، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د، ن)، ص5.

[2] - جون جاك روسو، إميل، ص40.

[3] - جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر: بولس غانم، (د، ط)، موفم للطباعةوالنشر، الجزائر، 1991، ص34.

[4] -جون جاك روسو، إميل، ص140.

وحال الطبيعة الذي يتطور بعده الإنسان ويفسد يقوم على مبدأ أساسي في فلسفة روسو باعتبار أن الإنسان طيب بطبعه وسعيد، حيث أن الإنسان يكون متمتعا بالفضيلة لكنه ابتعد عن طريقه متبعا إغراءات المعرفة والبذخ والقوة بعد أن أفسده المجتمع حيث يقول: **"كل شيء خير إذا ما جاء عن طريق خلق هذا الكون، وكل شيء يصيبه الفساد والانحلال إذا مسته يد البشر".**[1] معنى هذا أن الطبيعة خيرة بكل ما تنطوي عليه من غرائز وميولات لأنها من صناعة إلهية، وليست من صنع البشر وبالتالي فهي القوة التي يصل بها الوجود إلى كماله الطبيعي، وبهذا فإن الطبيعة حسب روسو خلقت الإنسان طيب وأن المجتمع هو الذي أفسده.

كما يؤكد روسو على أن هوبز قد أخطأ في قوله بأن الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء وأن الإنسان حيوان متوحش يسعى لحفظ بقاءه، ومن هنا ينتقده روسو بقوله: **"إن حال الطبيعة هي الحالة التي تكون العناية ببقائنا أقل ضررا ببقاء الآخرين فإنها تكون بالنتيجة أصلح أحوال السلام وأكثرها ملائمة للجنس البشري"**[2]. يتضح من هذا أن حالة الطبيعة هي الحالة التي كان يعيش فيها الإنسان كاملا سعيدا لأن حاجاته قليلة وهي حالة يسعى فيها إلى حفظ بقاءه دون الضرر بالآخرين من خلال العيش في أمن وسلام.

وبهذا فإن جون جاك روسو انتهى إلى أن حالة الطبيعة عند البشر، لم تكن حالة حرب الكل ضد الكل كما تصورها هوبز، وإنما كانت حالة سلام ووئام تام، واستمرت كذلك إلى أن تقدمت العلوم، وتأصلت الحضارة فزرع معها الشر، واستمر الشجار بين بني البشر.[3]

وينطلق جون جاك روسو في تحديده للإنسان الطبيعي من معطيات افتراضية تخمينية لذا فهو يرى بأن كل الكتب والدراسات السابقة لا ترينا الإنسان الطبيعي، وإنما ترينا المرحلة التي صنع فيها الإنسان نفسه.[4]

وفي تصوره لحالة الإنسان الطبيعي يقول: **"يبدو لأول وهلة أن الناس وهم في حالة الطبيعة لم يكونوا صلاحا ولا صالحين ولا كان لديهم لا فضائل ولا رذائل، إلا إذا استعملنا هاتين الكلمتين بمعنى طبيعي وفي هذه الحال يجب أن يدعي الأكثر فضيلة من كان أقلهم مقاوما لاندفاعات الطبيعة".**[5]

---

[1] - جون جاك روسو، إيميل، ، ص24.

[2] -جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص68.

[3] - محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة، ص178.

[4] - إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص219.

[5] - جون جاك روسو، أصل التفوت بين الناس، تر: عادل زعيتر، (د، ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص ص70-71.

معنى هذا أن الإنسان الطبيعي في الحالة الطبيعية كان متوحدا في الغابة لا يعرف أهله، ولعله لم يكن يعرف حتى أولاده ولا لغة ولا صناعة له ولا فضيلة ولا رذيلة، من حيث أنه لم يكن له مع أفراد أنواعه أي علاقة يمكن أن تصير علاقة خلقية، كان حاصلا بسهولة على وسائل إرضائه حاجاته الطبيعية.[1]

نلاحظ من هذا أن جون جاك روسو قد أعطى منحى آخر في وصف الحالة الطبيعية للإنسان بخلاف سابقيه من الفلاسفة، حيث ذهب روسو في وصفه للإنسان في الحالة الطبيعية وهي حالة ما قبل نشوء المجتمع المدني إلى أن الإنسان يعيش حياة أقرب إلى حياة الحيوانات فهو يتجول بحثا عن الغذاء ويحاول أن يحافظ على وجوده، ولكنه ليس حيوانا شرها ولا عدوانيا بطبيعته.

وعليه فإن جون جاك روسو يعترف بأن أقدم أشكال الاجتماعات البشرية هي الأسرة، ولكن هذه الأخيرة لم تكن تشكل مجتمعا مستمرا وإنما هو مجتمع ظرفي ينتهي بانتهاء الحاجة إليه، حيث يقول: **"لأن الأبناء مرتبطين بالأب طالما هم بحاجة إليه من أجل بقائهم فيما تنتهي هذه الحاجة حتى تنحل هذه الرابطة الطبيعية، وإذ يصبح الأولاد متحررين من الطاعة الواجبة عليهم نحو الأب...يعودون جميعا على سواء إلى الاستقلال، وإذا هم استمروا في البقاء متحدين فإن ذلك البقاء لا يعود طبيعيا بل يكون إراديا والأسرة نفسها لا تبقى إلا بالتعاقد".**[2]

المقصود بذلك هو أن الأسرة تمثل النموذج الأول للمجتمعات السياسية، حيث يشكل الزعيم صورة الأب، والشعب صورة الأولاد لما كانوا جميعهم مولودين متساوين وأحرارا فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا من أجل منفعتهم، والفرق هو أن الأب في الأسرة يدفعه حبه لأولاده لما يبتذله من عناية بهم، في حين أن شهوة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يكنه الزعيم، وهكذا فالأسرة هي أقدم نموذج لحالة الطبيعة.[3]

وفي وصفه وتصوره للإنسان الطبيعي يرى جون جاك روسو بأن الإنسان **"كان سادرا في الغابات، لا صناعة له ولا نطق ولا مسكن، ولا حروب ولا حاجة له لأبناء جنسه، ولا رغبة في أذية أي منهم، ولا معرفة أحد منهم شخصيا، وليس عرضة للقليل من الشهوات إنه يكفي نفسه بنفسه، وليس له إلا العواطف والمدارك التي تتطلبها هذه الحالة ولا ينظر إلا إلى من يظنه مفيدا له، وقد عزا إليه غريزتين**

[1]- يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص212.

[2]- جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي، تر: ذوقان قرقوط، (د،ط)، دار القلم، بيروت، (د،ت)، ص36.

[3]- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص180.

**أساسيتين الأولى تدفعه للمحافظة على البقاء والثانية هي استعداد للرحمة وكره فطري لرؤية ابن جنسه يتألم وهكذا عمل رجل الطبيعة وفقا لمبدأ اعمل لصالحك بأقل ضرر ممكن أن تسببه لغيرك".**[1]

يتضح من هذا أن الإنسان في نظر جون جاك روسو كان يعيش بسلام ووفاق مع الطبيعة حيث كان هائما فيها، لا توجد لديه صناعة ولا مسكن ولا حروب ولا حاجة لأبناء جنسه ولا رغبة في أذية غيره من البشر، وهو يكفي صاحبه بنفسه كما أن له رغبات غريزية.

وفي هذا يقول: **"الخيرات الوحيدة التي يعرفها في هذا العالم هي الطعام والأنثى، والراحة أما الشرور التي يخشاها فهي الوجع والجوع"**[2]. أي أن الإنسان الطبيعي هنا يخشى الشرور والوجع والجوع والموت وأهواله، فهي أول مكسب للإنسان تبعده عن الحالة الحيوانية وهو على استعداد تام ودائم للرحمة والشفقة والتسامح، وفي تلبية لجميع حاجاته يصبح في سلام ووفاق مع الطبيعة، ومن هنا يعيش السعادة باعتبار هذه المرحلة الطبيعية كان يسودها الخير والسعادة.

ومن هنا فالفرد في فلسفة جون جاك روسو بطبيعته طيب فهو يفيض بعواطف الخير والحب، فكانت طبيعته خيرة فهو لا يؤذي غيره من الناس لأنه كإنسان باستطاعته أن يتخلص من الغرائز الحيوانية خلافا للحيوان، ومن ثمة فهو قابل أن يطور حياته بما يكتشفه ويخترعه ويمكنه أن يعيش في هذه المرحلة سعيدا متمتعا بحقوقه الطبيعية من حرية ومساواة مع غيره، ولكن هذه الحياة حسب روسو لم تدم طويلا لأنها اندثرت تحت مجموعة من العوامل الطبيعية حيث يقول: **"كان الجنس البشري كلما ازداد انتشارا ازدادت المتاعب مع الناس باختلاف الأراضي والمناخات والفصول أمكنه إلى تبديل طريقة معيشته، رب سنين مجدية، وفصول شتاء طويلة قاسية أتت على الأخضر واليابس وألجأتهم إلى التماس وسائل جديدة للعيش".**[3]

يتضح من هذا أن هذه العوامل الطبيعية لها تأثير كبير على ارتباط الإنسان مع غيره من البشر فهذه العوامل والظروف والصعاب دفعتهم إلى البحث عن وسائل جديدة لتلبية حاجياتهم، فاخترعوا الصيد برا وبحرا، واعتمدوا على تربية الحيوانات، ثم أسهمت الزلازل والفيضانات كذلك في قلب الاجتماع المؤقت بصفة مستديمة، فاخترعت اللغة كوسيلة لتسهيل التواصل وتوطيد العلاقات حيث تغيرت السلوكات والقيم الاجتماعية.

---

[1]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص109.

[2]- المصدر نفسه ، ص73.

[3]- المصدر نفسه، ص87.

وبهذا فإن الإنسان الطبيعي حسب جون جاك روسو هو حيوان كسول يتمتع بعاطفة وجوده الخاص ويهتم ببقائه، ويشفق على متاعب أقرانه وهو حر وكامل وحركته نحو الدولة المتحضرة نتيجة أعراض لا يمكن التنبؤ بها، وتترك عليه علامات لا يمكن أن تتغير، إنه مجبر على أن يرتبط بصورة وثيقة بالآخرين عن طريق كوارث طبيعية، إنه يطور الكلام ويبدأ في المحافظة على إقامة دائمة ومستمرة.[1]

ومن هنا يؤكد جون جاك روسو على أن الطبيعة الإنسانية تتغير بل لا تبقى كما هي بل تطرأ عليها تحولات حيث يقول: **"إن الإنسان لا يبقى على الحال نفسها، وأنه لا يأمل أن يرى نفسه كما صنعته الطبيعة من خلال جميع التغيرات التي وجب أن يكون تعاقب الأزمات والأشياء التي أحدثتها".**[2] معنى هذا أن الإنسان في الحالة الطبيعية تطرأ عليه تغيرات وتحولات عديدة، وهذا نتيجة العوامل والظروف الطبيعية التي ساهمت بشكل كبير في تغير حالة الإنسان، وبهذا فإن الإنسان لا يبقى على الحال نفسها.

كما أن حال التفكير عند جون جاك روسو يتنامى مع الطبيعة الأولى للإنسان فالطبيعة تضاد للعقل عند روسو حيث يقول: **"إذا كانت الطبيعة أعدتنا لكي نكون أصحاء فإنني أكاد أجرؤ على القول بأن التفكير مضاد للطبيعة، والإنسان الذي يفكر مخلوق فاسد".**[3] من هنا حاول روسو إبراز فكرة الحرية التي تميز بها الإنسان عن الحيوان، وهكذا باعتبار هذه الأخيرة تشكل قابلية للاكتمال، فالحيوان ينقاد إلى دافع الطبيعة بينما الإنسان لا يرى نفسه حرا إلا في الانقياد له ومقاومته، وإنما تبين روحانية نفسه من الشعور بهذه الحرية.

ومن هنا فإن جون جاك روسو قد أنكر كون الإنسان حيوان عاقل، إلا أنه رأى بأن للإنسان خاصية مميزة وهي قابلية الكمال، ومعنى ذلك أنه من الممكن إصلاح الجنس البشري وتطوره، وعليه يمكن فهم فلسفة روسو بأنها توحي إلى فهم العلاقة القائمة بين الإنسان والطبيعة باعتبار أن العالم ليس بمثابة قوة طبيعية تعارض الذات البشرية، وإنما هي جزء لا يتجزأ من هذا الوجود الإنساني.

---

[1]- ليو شتراوس، جوزيف كربوسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر، ص ص144-145.

[2]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص33.

[3]- المصدر نفسه، ص38.

**2- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي):**

لا يستطيع الإنسان أن يعيش منفردا، رغم أنه يولد بمفرده ويموت بمفرده ولكنه لا يحيا إلا مع غيره من الآخرين، وبهذا فإن الاجتماع قد أضحى ضروريا ومن العبث محاولة فضه والعودة إلى الحالة الطبيعية، فالاجتماع هو الذي حرر الإنسان من الضرورة الطبيعية، ومن هنا فإن جون جاك روسو يذهب إلى انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، حيث أن هذا الانتقال لا يكون مباشرة بل يكون بفاصل زمني بين الحالة الطبيعية والحالة المدنية.

يبدو أن جون جاك روسو وجد نفسه منساقا إلى طرح أسئلة مغايرة تماما، وجديدة كل الجدة، فبما أن الحالة الاجتماعية ضرورية بالنظر إلى الإنسان، حيث لا يعود في مستطاعه الاستغناء عن معونة الإنسان، وبما أن هذه الحالة ليست طبيعية بل ترتكز على مواصفات، فكيف السبيل إلى تعيين شكل من المواضعة يتاح معه للمزايا الأكيدة للحالة الاجتماعية التي تتراكب مع مزايا الحالة الطبيعية.[1]

ويبين روسو في قوله: **"إن هذا الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث في الإنسان تغيرا بارزا جدا".**[2] معنى هذا أن الإنسان تتغير صفاته بعد الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية تغيرا جذريا، وهذا بالرغم من أنه سيفقد عدة مزايا في المرحلة الأولى، فإنه سيعوضها مزايا أخرى أفضل منها وذلك بتجاوزها في المرحلة المدنية التي تجعل منه إنسانا يتميز بخصوصية الإنسانية.

وبهذا يكون المرور من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية يتم عبر تطورات تاريخية وهذا ما يؤكده جون جاك روسو بقوله: **"المتوحش يعيش دائما داخل نفسه والإنسان الاجتماعي يعيش خارجها دائما ولا يعرف أن يعيش إلا في ركب الآخرين".**[3] والمقصود بهذا أن المجتمع هو الشرط اللازم والكافي لكي يصبح الإنسان كائنا عاقلا واجتماعيا وأخلاقيا حقا، وأنه مع الحياة الاجتماعية وعيشه مع الآخرين تتغير سلوكاته، وبهذا فإن صيغة الاجتماع البشري أصبحت ضرورية.

ويصف جون جاك روسو بأن الأفراد قد بلغوا في الطور الطبيعي مرحلة أصبحت فيها العقبات التي تضر بحياتهم أقوى من القوة التي يمكن للفرد استعمالها من أجل المحافظة على بقائه، كذلك هذه الوضعية البدائية لا يمكنها أن تدوم، وسيُهلك الجنس البشري إذا لم يبدل طريقة وجوده.[4]

---

[1]- إميل بريه، تاريخ الفلسفة، ص200.

[2]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص35.

[3]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص135.

[4]- مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، ص99.

وهذا ما يؤكده جون جاك روسو في قوله: **"فيما أن الأفراد لا يمكنهم إنتاج قوى جديدة، ولكن يمكنهم فقط أن يتحدوا وأن يديروا ما يملكونه من قوى، فلم يبقى لهم سبيل للمحافظة على وجودهم، إلا أن ينشأ بتكتلاتهم مجموعة من القوى يمكنها التغلب على مقاومة تلك العقبات وتحريك هذه القوى بدافع واحد وأن تجعلها تفعل بالتناسق معها".**[1]

ولهذا جون جاك روسو دعا إلى ضرورة الاجتماع الذي دفع إليه بالعمل هذا الأخير الذي حرر الإنسان من بعض الضرورات من أجل تأمين بقائه وحفظ مصلحته، وفي هذا يقول: **"الحياة تعني أن تفعل والفعل سوي هو العلاقة الحقيقية مع الأشياء، ومع ذواتنا ومع الآخرين، لذا وجب على إيميل أن يتعلم كيف يكتشف هذه العلاقات ولا يستطيع إلى ذلك سبيلا إلا بالعمل".**[2]

زيادة على ذلك فإن المجتمع المدني يتطلب أخلاقا، لأن سلوك الإنسان الطبيعي لا يكفي أن يلزمه، إنه يحتاج إلى حياة سياسية بصورة لا مناص منها وتجعل عواطفه المتأججة حديثا أقل مناسبة للمجتمع، إن المجتمع الذي يقوم على حساب كل شخص لمصلحته لا يدفع إلى تلك العواطف لأن تتطور إلى أبعد لأن مصلحته تحددها عواطفه وستؤدي إلى الطغيان والفوضى لا محالة، وهذا هو أساس المشروع الذي يقدمه روسو في كتابه العقد الاجتماعي ففيه يحاول أن يحل المشكلة التي يضعها الصراع بين الدولة والفرد أو المصلحة الذاتية والواجب.[3]

ويؤكد جون جاك روسو في كتابه الشهير **"العقد الاجتماعي"** بأنه يسعى إلى البحث عن إقامة مجتمع مدني من أجل تجاوز الصعاب ومخاطر الحياة التي كان يعيشها الإنسان في المرحلة الطبيعية حيث يقول: **"أريد أن أبحث فيما إذا كان يمكن أن تكون في النظام المدني قاعدة لإرادة شرعية وأكيدة وذلك بتناول البشر كما هم والقوانين كما يمكنها أن تكون".**[4] معنى هذا أن الاجتماع أصبح ضرورة أساسية في نشوء المجتمع المدني، وبهذا فإن جون جاك روسو أراد أن يبحث عن مجتمع مدني يتمتع فيه الأفراد بحقوقهم في ظل الجماعة من أجل تجاوز المخاطر والصعوبات التي كان يعيشها الفرد في مرحلة سابقة.

ومن هنا أراد روسو أن يقيم تعاقدا اجتماعيا أكثر يقي الإنسان من شرور الحالة المدنية التي انتقل إليها باستخدامه لعقله، لقد رمى روسو في البداية إلى الرجوع بالإنسان إلى الحالة الطبيعية الأولى لكنه تراجع عن

---

[1]- جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ط1، تر: عبد العزيز لبيب، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2011 ص92.

[2]- جون جاك روسو، إيميل ، ص50.

[3]- ليو شتراوس، تاريخ الفلسفة من جون لوك إلى هيدجر، ص148.

[4]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر: ذوقان قرقوط، ص33.

ذلك المرمى إلى خطة عملية تهذب حالة المدينة والحضارة، وتعالج مثلها مع الاحتفاظ بالمزايا الحسنة، فالعقد الاجتماعي ليس إلا محاولة الإصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يستطيع الإنسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة، وذلك لأن الناس اعتادوا على بعض مكتسبات الحياة المدنية وأضحوا على غير استعداد للتنازل عنها.[1]

وبهذا فإنها توجد طريقة تتيح لكل إنسان حر أنه يشعر بحريته مجتمعة وبأن حقوقه محترمة وذلك ببناء هذا المجتمع على عقد أو ميثاق اجتماعي أي على التزام شرعي يتضمن تنازل الفرد عن شخصيته وعن جميع حقوقه لمجتمعه.[2]

ويلخص جون جاك روسو مفهوم العقد الاجتماعي بقوله: **"إن كلامنا يضع شخصه وقوته تحت إرادة العامة العليا، ويصبح كل عضو جزء لا يتجزأ منها".**[3] من خلال هذا يتصور جون جاك روسو أنه لا بد للبشر أن يعملوا على تقرير مصيرهم المشترك وبإرادتهم، وذلك بالخروج من حالة الطبيعة والانتقال إلى حالة جديدة تحفظ حريتهم وحقوقهم.

فعن طريق هذا الميثاق الاجتماعي يحدد بموجبه الناس طريقة حياتهم التي أصبحت مهددة في المرحلة الطبيعية، وذلك ليس عن طريق خلق قوى تفوق ما كانت عندهم، وإنما توحيد القوى التي يملكونها من أجل خلق عمل متناسق يقاومون من خلاله كل قوة تهدد وجودهم.[4]

يتضح من هذا أن العقد الاجتماعي شرط ملازم، فعن طريقه يستطيع الناس تغير مسار حياتهم التي كانت مهددة في المرحلة الطبيعية فالعقد الاجتماعي يشكل مرحلة نوعية في عملية الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني.

ومن شروط هذا العقد أنها تنحصر كلها في شرط واحد وهو التنازل الكلي من طرف كل متعاقد عن كل حقوقه في صالح الشراكة كلها والسبب في ذلك يعود إلى أن كلا من الشركاء وقد وهب نفسه كلها، وبهذا أن يكون كل الشركاء متساوين في الوضعية، وإذا كانوا هكذا في حالة تساوي فإنه ليس من مصلحة الواحد منهم أن يجعل هذه الوضعية صعبة على الآخرين، بالإضافة إلى هذا وبما أن التنازل قد تم بدون تحفظ

[1]- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص181.

[2]- أندريه كريستون، روسو وحياته ومؤلفاته منتخبات، (ط.4)دار صقر، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1988، ص84.

[3]- جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، ص94.

[4]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص224.

فإن الاتحاد يكون أتم ما يمكن من الكمال ولا يبقى شيء لأي مشارك يمكن أن يطالب به، وأخيرا فكل واحد قد وهب نفسه للجميع[1].

وهذا ما أكده بقوله: **"التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه لجماعة كلها، إذ بما أن كل شخص بدءا قد قدم نفسه بأكملها وأن الحالة المتساوية بالنسبة للجميع وبالنظر إلى تساوي الحالة بالنسبة للجميع فلا مصلحة لأحد بأن يجعلها مكلفة للآخرين".**[2] نفهم من هذا أن جون جاك روسو يقيم العقد الاجتماعي على رضا الأفراد باعتبارهم متساوين، كما أن الميثاق الاجتماعي له شروط متعددة يمكن اختصارها في شرط واحد يتمثل في تنازل الأفراد في المجتمع على ما يملكون من حقوق لصالح هيئة أو جماعة، ثم إن الالتزام ببنود هذا العقد يشكل مركز أساسي لبناء المجتمع أو الدولة والقانون الطبيعي يفرض عليه هذا الالتزام من أجل المحافظة على سلامة الأفراد وبقاء المجتمع.

ومن هنا تعتبر الاتفاقات هي أساس كل سلطة شرعية، وهي دعامة المجتمع المدني هي العقد فبفضل هذا العقد تتكون جماعة تدافع عنها بكل قوتها الجماعية عن شخص ومال كل عضو مساهم فيها، وبهذا بتحديد كل فرد في المجموع ولا يطيع ذلك إلا مع نفسه، ويبقى حرا كما كان من قبل فكل فرد يقدم للمجموع كل قدرته تحت الإرادة العليا، وهكذا تنتج هيئة معنوية وجماعية مؤلفة من عدد من الأعضاء[3].

وما يمكن قوله هو أن جون جاك روسو من خلال هذا العقد أراد أن ينقل الإنسان من حالة الطبيعة الساذجة إلى حالة المدينة وتعقيداتها وضوابط هذه الأخيرة تجري تحولات جذرية في حياة الفرد فيكتب وجودا مستقرا آمنا عن القلق المضطرب الذي كان عليه في حالة الطبيعة وبدلا من تحكيم الغريزي باعثا وضابطا للسلوك الإنساني تصبح معايير العدالة والأخلاق هي بواعث وضوابط لسلوك هذا الأخير.

---

[1]- مختار عريب،من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، ص89.

[2]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر ذوقان قرقوط، ص49.

[3]- نجيب المستكاوي، جون جاك روسو حياته مؤلفاته وغرمياته، ط1،دار الشروق، القاهرة، 1989، ص.303.

## 3- أسس ومبادئ العقد عند روسو

### 1.3- الحق الطبيعي:

يعبر مفهوم الحق عن قيم أخلاقية إنسانية سامية وأساسية كالعدالة والواجب والحرية والمساواة، فالحق يعبر عن العدل والقانون والمشروعية في مقابل الظلم والعنف والطغيان، ففكرة الحق الطبيعي أو القانون الطبيعي فكرة سعت إلى كفاح الإنسان من أجل التوصل إلى مجتمع قائم على المساواة والعدالة فما هو الحق الطبيعي عند جون جاك روسو؟

لقد بحث العديد من الفلاسفة في مسألة الحقوق الطبيعية، وحول طبيعتها انطلاقا من أن للإنسان الحق في البقاء بمقتضى السنة الطبيعية والرجوع إلى طبيعة الإنسان وفي هذا يقول روسو: **"فبعضهم لم يتردد في افتراض الإنسان بما هو عادل أو غير عادل...وتكلم بعضهم الآخر عن الحق الطبيعي الذي يملكه كل إنسان بأن يحتفظ بما يخصه".**[1]

فيرى جون جاك روسو أن الإنسان في المرحلة الطبيعية يتمتع بحقوق لا يمكن لأي كان أن يمسها، وأول هذه الحقوق: الحق في الحياة، والملاحظ أن روسو اتفق مع سابقيه من فلاسفة العق الاجتماعي (هوبز ولوك) حول أولوية حق الحياة بصفته حقا طبيعيا، ويرى بأن هذا الحق مكفول للفرد حتى في حالة الحرب فالناس في المرحلة الأولى لا يتعرضون لبعضهم البعض بأي سوء، فكل منهم يتعاطف مع الغير ولا يرضى له مالا يرضاه لنفسه لأنه خير بطبيعته وهذا راجع إلى غريزة المحافظة على الذات، هاته الغريزة التي تجعل منه يحافظ على حياة الآخرين كما يحافظ على نفسه لأن المحافظة على الذات تقتضي وتستوجب المحافظة على حياة الغير ولأن غريزة الشفقة الفطرية في الإنسان تجعله يتألم لرؤية مخلوق آخر، يقول روسو: **"إن أول قوانين الإنسان هو قانون محافظته على بقاء ذاته".**[2]

وفي دفاعه عن حق الحياة يرى روسو بان المعارك الفردية والمبارزات والحروب منافية لمبادئ الحق الطبيعي، لأنها تهدد بقاء الإنسان وتؤدي إلى انقراضه تماما، يقول روسو: **"... وأول شعور أحس به الإنسان كان شعوره بوجوده وأول عناية بذلها هي عنايته ببقائه".**[3]

---

[1]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر: بولس غانم، ص33.

[2] - جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر: عادل زعيتر، ص 55.

[3] - جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر بولس غانم، ص86.

من هنا يرى جون جاك روسو أن لكل إنسان بمجرد أنه إنسان له صفة حقوقية مطلقة، وإن كان الإنسان في أية لحظة من الزمن وفي أي مكان من العالم فإن له حقوق طبيعية معينة، هذه الحقوق إنما وجدت والإنسان في وقت واحد وهي التعبير القاعدي عن طبيعته نفسها، إن للإنسان الحق في أن يعيش وأن لا يعرقل نشاطه وأن يبرم العقود، ولذا كان لا بد من تنظيم جماعي وفقا لقوانين، فالشعور بالحق هو المصدر الذي تقتبس منه النتائج التي حصل عليها الفكر البشري[1].

ويؤكد روسو على أن جهل طبيعة الإنسان هو الذي يجعل تعريف الحق الطبيعي غير معين وفيه نوع من اللبس والغموض، وفي هذا الصدد يقول: **"إن فكرة الحق وعلى الخصوص فكرة الحق الطبيعي هما فكرتان خاصتان بطبيعة الإنسان فمن هذه الطبيعة إذن ومن تكوينه وحاله يجب استخلاص مبادئ هذا العلم".**[2] أي أن فكرة الحق الطبيعي هي مرتبطة بطبيعة الإنسان فجميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في الحالة الطبيعية فهي تتغير وتتطور حسب الحالة الفكرية والتاريخية، كما يتصور جون جاك روسو أن الحق الطبيعي في الحالة الطبيعية أساسه وأصله هو الغريزة حيث يقول: **"إن الإنسان غير رحيم ينقاد لما في الطبيعية من غرائز صافية إذ أن كل ما هو سيئ هو غريب عن النفس وهو طارئ عن خارجها"**[3]، معنى هذا أن الحق الطبيعي هو غريزي مرتبط بوجود الإنسان مهما كانت حالته فالبشر بسبب طبيعتهم الخيرة أصبحوا يتمتعون بكل الحقوق وهذا ناتج عن حالة الطبيعة المسالمة.

ومن هنا يتصور روسو أن إنسان الطبيعة رغم أنه لم يكن يمتلك وعيا بحقوقه إلا أنه كان سعيدا في حياته وكأنه يملك كل حقوقه هذا ما يتماشى مع تفكير روسو إذا المهم ما ليس ما نعرفه بل ما نشعر به، فإنسان الطبيعة كان يشعر بالسعادة رغم أنه لا يعرف شيئا عنها لذلك ليس المهم معرفة الحق بل المهم أن نشعر بوجود هذا الحق[4].

وما يمكننا قوله أخيرا، هو أن الأنظمة السياسية جميعها تعالج الحقوق الطبيعية معالجة عقلانية، والتي هي عبارة عن مجموعة من التصورات، واقتراحات تتناغم بعضها مع البعض على الأغلب، وتفترض أنها بفضل هذا

---

[1]- غروتويزن برنارد، فلسفة الثورة الفرنسية، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص132.

[2]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص24.

[3]- المصدر نفسه، ص70.

[4]- أندريه كريستون، (روسو، حياته، مؤلفاته)،65.

التناغم تفرض احترامها على المفكرين السياسيين، في الواقع السياسي والاجتماعي للإنسان موضوع اهتماماتها الأسبق بالأهمية[1].

### 2.3- المساواة

أما ثاني هذه الحقوق الطبيعية تتمثل في حق المساواة، فالأفراد في المرحلة الطبيعية كانوا يعيشون وفق مبدأ المساواة بحيث أن كل إنسان لا يختلف عن إنسان آخر بل مساوي له، ولا وجود للتفاوت بينهم، وينعدم أيضا وجود الملكية الفردية وجب السيطرة والتملك في المرحلة الطبيعية حسب روسو فهو يبحث عن كل متطلبات الحياة كالسلم والطمأنينة، فالإنسان في الحالة الطبيعية لا يجد مع من يتصارع عليه مع أخيه الإنسان لأن مبدأ المساواة في هذه المرحلة قائم بذاته ولا وجود لصراع وحرب خصوصا أن الملكية الفردية غير موجودة.

إن المساواة عند روسو هي مساواة أخلاقية، رغم أن المساواة العامة بين الناس التي يفترضها روسو فإن عدم المساواة الوحيد في العصر الطبيعي، هي تلك الاختلافات في القوة العضلية والصحية، والقدرات الذهنية والعقلية، وقد نادى روسو في عدة مواطن من مؤلفاته بحق المساواة والعدل، و لم يقصد أن يكون جميع الأفراد متساوون في الثروة والقوة، ولكنه قصد من المساواة أن لا يصل الغني إلى منتهى الثروة ولا يصل الفقير إلى منتهى الفقر، لكي لا يستطيع الأول شراء الثاني بماله ولا يضطر الثاني إلى بيع نفسه لشدة فقره، حيث يقول: **"فمن واجبات الدولة أن تنشر روح المساواة بين موطنيها، ولكن لا يجب أن نفهم لمدرك المساواة أن درجات المقدرة والثراء يجب أن تكون متساوية بين سائر المواطنين، بل أن تكون المقدرة خالية من العنف وأن لا تمارس إلا بحسب الدرجة، وبموجب القوانين، ولا يحول الغنى صاحب القدرة على شراء الآخرين ولا يجبر الفقر صاحبه على بيع نفسه ليحقق القوة من غلوائه والغني من جشعه والضعيف من حقده والفقير من حسده".**[2]

إن روسو في هذا السياق يرى بضرورة تطبيق مبدأ المساواة النسبية بهدف إزالة كل الفوارق الاجتماعية بين الغني والفقير بذلك فهو لا يرى بالمساواة المطلقة.

ومن هنا تعني المساواة اعتدالا في الثروات، والتأثير من جانب الكبار واعتدالا في الشح والطمع من جانب الصغار، لأنه قد يحدث أن يجعل الإنسان من نفسه عبدا للآخر، ولكن تلك العلاقة ليست هبة بل إنها

[1]- ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي (الحقوق الطبيعية)ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.م)، 1986، ص145.

[2]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر ذوقان قرقوط، ص97.

بيعة، وهي أشد الأضرار التي تلحق بالإنسان وهي بيع نفسه، ومن هنا وجب أن تتغير صفات الناس المختلفة عن الصفات التي كانوا يتمتعون بها في المرحلة الطبيعية.[1]

كما أن لها علاقة وثيقة الصلة بالملكية الخاصة وهذه الملكية هي صورة من صور سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان بذلك يرى روسو بضرورة إخضاع الملكية الخاصة لعامل جوهري يتمثل في الإرادة العامة لتجعل من الملكية الخاصة محدودة ومحصورة لأنها تمثل مظهر من مظاهر الانحراف الحضاري كما أنها تعد سببا مباشرا في إحداث التفاوت بين البشر.

وفي صدد هذا يقول: **"إن تكوين جميع الشرور كان أولى نتائج التملك".**[2] معنى هذا أن ظهور الملكية قد ساهم في ظهور الطمع والحسد والميل إلى الشهرة والبحث عن أكبر قدر من الثروات جعل من الإنسان متجاهلا كل المبادئ والقيم الأخلاقية فالملكية الخاصة ساهمت في تدني مستوى الإنسان الأخلاقي ودفعته نحو طريق التفسخ الاجتماعي.

ثم إن ملكية الإنسان في الحالة الطبيعية تختلف بشكل كبير عن الحالة المدنية، حيث أنها في الحالة الطبيعية كانت قائمة على القوة الجسمية، بينما في الحالة المدنية فكانت قائمة على اتفاق لا يتنازل الإنسان بموجبه عن كل ما يملك، ولكن ممتلكاته تحفظ من طرف المجتمع الذي تنازل له عنها، وفي هذه الحالة تُحفظ المساواة ويصبح الإنسان يتمتع بمساواة اجتماعية، تأخذ مكان المساواة الطبيعية وتقضي على مبدأ التفاوت الذي تجسد في الحالة المدنية، وبفضل العقد الاجتماعي يترسخ مبدأ المساواة بشكل أفضل، حيث يقول: **"إذ تتحقق في ثنايا هذا المجتمع القائم على العقد الاجتماعي لأن الأفراد بردهم أنفسهم وكل حقوقهم إلى المجتمع يعودون إلى نقطة الصفر فتتحقق المساواة التامة بينهم وهذا يتطلب منهم أن يتحدوا إتحادا كاملا بإطلاق بحيث لا يسمح بأية أفضلية لأي فرد، وهكذا تتحقق المساواة التامة".**[3]

---

[1]- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص228.

[2]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر: عادل زعيتر، ص49.

[3]- نقلا عن علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، (د،ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992 ،ص299.

### 3,3- الحرية:

لقد جعل روسو من الحرية المبدأ الذي يقوم عليه الوجود الإنساني، فانعدامها هو انعدام لهذه الإنسانية فالإنسان كان يتمتع في الحالة الطبيعية بالحرية الطبيعية، لكنه بمجرد انتقاله إلى الحرية المدنية فإنه يفقد حريته الطبيعية وبذلك يكتسب ما يسمى بالحرية المدنية التي تكون محدودة بالإرادة العامة وفي هذا يقول روسو:"**إن تخلي المرء عن حريته هو تخلي عن صفته كإنسان، عن حقوقه في الإنسانية بل عن واجباته ...إذ أن تنازلا كهذا مناف لطبيعة الإنسان وانتزاع كل حرية من إرادته هو انتزاع كل أخلاقية من أفعاله**"[1].

ولقد استهل جون جاك روسو في كتابه "**العقد الاجتماعي**" بعبارة مشهورة معبرة عن طبيعة الإنسان وعن الحرية حيث يقول: "**يولد الإنسان حرا إلا أنه مكبلا بالأغلال على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الآخرين الذي لا يعد وأن يكون أكثرهم عبودية**"[2]. أي أن الحرية مرتبطة بماهية الإنسان فهي لا تنفصل عنه بل هي وثيقة الصلة به، فالحرية من طبيعة الإنسان ولا يمكن أن يتجرد من هذه الطبيعة، فالحرية عند روسو تعني تلك القدرة التي تمكن الإنسان من الاختيار أي الحق في التصرف فيما تمليه عليه إرادته، كما أن مفهوم الحرية الطبيعية عند روسو يتجلى في سلوك الإنسان العفوي وتسمى هذه الحرية النابعة من الغرائز بالحرية البهيمية.

فالإنسان بصفته حيوان عاقل يتميز بملكة التفكير فهو يختلف عن الحيوان بالإدراك والحرية باعتبارها الميزة الجوهرية التي يختلف ويتميز بها عن باقي الكائنات وبها ينفلت عن الضرورة الطبيعية التي تسمح لنا بالتنبؤ بالمسلك الذي يسلكه الكائن مادام هذا الأخير لا يجد أبدا من طاعة قوانين الطبيعة وصوتها الصاخب وفي هذا الصدد يقول روسو: "**إنها أمارة على كل حيوان وما على البهيمة إلا الطاعة**".[3] وفي هذا المعنى فإن الإنسان يختلف عن الحيوان في إمكانية الإرادة والاختيار، كما أن: "**إن الإنسان يساعد الطبيعة في تعلمه بصفته عاملا حرا، فالحيوان يقبل أو يرفض بدافع الغريزة الفطرية، أما الإنسان فيختار الرفض أو القبول بملء حريته ومن ثمة كان الحيوان لا يستطيع أن يحيد عن القاعدة التي فرضت عليه حتى ولو كان له نفع في ذلك أما الإنسان فينحرف عنها مرارا**".[4]

---

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص42.

[2]- المصدر نفسه، ص34.

[3]- جون جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ص80.

[4]- المصدر نفسه، ص49.

وبهذا فإن الإنسان حسب روسو يتميز عن باقي الكائنات الأخرى بالحرية، وبهذا فإن الحرية تبقى خاصية وميزة أساسية يتميز بها النوع البشري ولا يمكن التنازل عنها مطلقا حتى بعد العقد الاجتماعي وبذلك: **"كان لزاما علينا أن نفرق بين الحرية الطبيعية والمدنية أو السياسية إضافة إلى هذه الحرية هناك حرية أخرى ناشئة وتتمثل في الحرية العفوية وهي وحدها التي تجعل من الإنسان حرا حقيقته".**[1]

لذا لقد ربط روسو بين الحرية والمساواة واعتبرهما الغاية التي يسعى كل مجتمع سياسي إلى تحقيقها وفي هذا الصدد يقول: **"إذا بحثنا فيما يتكون بالضبط أعظم خير للجميع يجب أن يكون غاية كل نظام تشريعي لوجدنا أنه ينحصر في هذين الفرضين الحرية والمساواة"**[2].

إن العقد الاجتماعي يضفي على أفعال الإنسان حرية أخلاقية تمكنه من طاعة القانون الذي يتشارك فيه جميع المواطنين، كما أن الفرد لا يتمتع بحريته إلا في إطار المجتمع السياسي، حيث يقول روسو: **"إن تأسيس شعب ليس بشيء أقل من تغير للطبيعة البشرية وتحويل للفرد الذي يشكل بحد ذاته كلا متكاملا ومنعزلا إلى جزء من كل كبير يتلقى منه هذا الفرد بشكل ما حياته ووجوده وتبديل لتكوين الإنسان من أجل تقويته"**[3].وبهذا فإن جون جاك روسو قد بنى إصلاحه الأخلاقي على أساس انتشار الفساد الأخلاقي الناتج عن تقدم مختلف العلوم والفنون إذ أصبح الإنسان يعيش حياة تعيسة نتيجة الترف بينما كان هدف الأخلاق الأسمى هو تحقيق أكبر قدر من السعادة للإنسان.

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص56.

[2]- المصدر نفسه، ص97.

[3]- المصدر نفسه، ص94.

**المبحث الثاني: الإرادة العامة والشعب**

**1- الإرادة العامة:**

يعتبر مصطلح الإرادة العامة من الاصطلاحات ذات الأهمية القصوى في الفلسفة السياسية الحديثة بشكل عام وعند روسو وبشكل خاص فقد خصص لها حيزا كبيرا من اهتماماته مما يجعله يلعب دورا بارزا في هذا الفكر، فماذا نقصد بهذا المصطلح وكيف وظفه روسو في فكره السياسي؟ وأخيرا كيف تمارس هذه الإرادة ومن يمارسها.

الإرادة العامة: *Volonté général* من الاصطلاحات المألوفة عند فلاسفة القرن الثامن عشر وهي صفة رجل يدرك عند تجرده من الأهواء ما يستطيع أن يطالب من أبناء جنسه وما يحق لأبناء جنسه أن يطلبوه منه.[1]

يخصص روسو الفصل الأول من الباب الأخير من كتابه **"العقد الاجتماعي"** للحديث عن العقد الاجتماعي، ولهذا قبل أن يتحدث عن دور هذه الإرادة نجده يعرفها بها فيقول: **"ما دام أن جملة من الناس مجتمعون يعتبرون أنفسهم هيئة واحدة، فليس سوى إرادة واحدة تتصف باتجاه المحافظة المشتركة وباتجاه الرفاهية العامة".**[2]

وما يميز الدولة التي تكون إرادتها العامة بهذا الشكل، ذلك التناسق والتكامل الذي ينظمها رغم قلة القوانين المتعارف عليها: **"إن دولة تحكم على هذا النحو تحتاج إلى قليل جدا من القوانين وكلما أصبح من الضرورة إصدار قوانين جديدة فإن هذه الضرورة تكون قد غدت عمومية، ولا يفعل من يقترحها أولا إلا أن يعبر عما قد أحسن به الجميع ولا يتطلب الأمر لا تحايلات ولا فصاحة لتحويل ما كان كل واحد قرر إجرائه إلى قانون بمجرد أن يصبح متأكدا من الآخرين يفعلون مثله".**[3]

غير أن هذه الإرادة سرعان ما تتحول إلى حالة فوضى وصدام وذلك عندما تفقد العروة الاجتماعية تناسقها، وتبدأ في الانفصال والتراخي وتظهر علامات الضعف على الدولة، فتبدأ المصالح الخاصة في البروز فتنقطع **"الرابطة الاجتماعية في قلوب الجميع وتتزين أحقر المصالح بوقاحة في ثوب الصالح العام المقدس عندئذ تصبح الإرادة العامة خرساء ولا يعبر الناس عن رأيهم بعد أن يصبحوا مقادين جميعهم بدوافع خفية**

[1]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص58.

[2]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص169.

[3]- المصدر نفسه، ص ص169،170.

**كمواطنين كأن الدولة لم يكن لها وجود أبدا من قبل ويعمل على تمرير مراسيم جائزة لأغراض لها بالمصلحة العامة، تزويرا باسم القوانين".**[1]

ويستدرك روسو أن ما تصل إليه الإرادة العامة في هذه الحالة لا تعني أنها زالت واندثرت وإنما على العكس من ذلك فهي دائما ثابتة ونقية رغم أنها تتحول أحيانا نتيجة لسبب من الأسباب وفي هذا الصدد نجده يقول: **"فهل ينتج عن ذلك أن الإرادة العامة تكون قد انعدمت أو فسدت؟ كلا فهي وإنما ثابتة، كما هي نقية لكنها تكون خاضعة لإرادات أخرى تتغلب عليها تتغلب عليها إذ أن كل واحد وقد فضل مصلحته عن المصلحة المشتركة يرى جيدا أنه لا يستطيع فصلها عنها تماما، إلا أن دوره في الضرر العام لا يبدو له شيئا بجانب الخير الخاص به الذي ينشد الوصول إليه فباستثناء الخير الخاص فهو يريد الخير العام من أجل منفعته الخاصة تماما بنفس القوة التي يبذلها الآخر من أجلها".**[2]

وبهذا لا تنطفئ جذوة الإرادة العامة في المواطن وإنما تبقى تؤثر فيه وفي سلوكياته وفي علاقته مع الآخرين جماعة أو أحزابا أو دولة.

كما يؤكد جون جاك روسو أن الإرادة العامة هي وحدها صاحبة السيادة ولها الحق في قيادة الدولة وتوجيهها نحو الغايات التي أنشأت من أجلها وهي تحقيق المنفعة والخير المشترك للصالح العام وفي هذا الصدد يقول: **"إن أي فعل أو عمل لا يحقق المنفعة فهو بالضرورة لا يعبر عن الإرادة العامة ومنه تفقد هذه الأخيرة صفة السيادة"**[3]. فروسو يرى أن أساس الإرادة العامة هي المنفعة وأن الإرادة العامة هي التي تهدف إلى تحقيق المنفعة للجميع، وهذه المنفعة هي التي تجعل من الممكن قيام الدولة.

وللإرادة العامة حسب روسو عدة صفات تتميز بها وتتمثل في:

1- الإرادة العامة ثابتة ودائمة ولا تفنى كما أنها تتميز بالنقاء وهذه الصفة مشتقة من تصميم الأفراد على ضرورة الوصول إلى الغاية التي تم إنشاء المجتمع من أجلها وهي تحقيق ما فيه الخير لهم وتحقيق المساواة.

2- الإرادة العامة مرتبطة بزمان معين حيث إنها تعبر عن إرادة شعب معين في مكان وزمان معين.

3- الإرادة العامة لا تنحاز عن مصدرها الجميع، ويجب أن تطبق على الجميع.

---

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي ، ص170.

[2]- المصدر نفسه، ص171.

[3]- المصدر نفسه، ص170.

4- لا يمكن أن تتنازل عن سلطتها في سن القوانين لأي أحد كان، بل يجب أن تبقى هي وحدها سيدة التشريع.

5- الإرادة العامة أخلاقية فقد رأى روسو أن الإرادة البتة جمعا حسابيا وخالصا للإرادة الخاصة وليست بشكل متساوي وإرادة المجموع إرادة العدد الأكبر إنها إرادة أخلاقية تعصمها الفضيلة من الاستبداد.

6- الإرادة العامة مرنة قادرة على استيعاب رأي كل الأفراد الداخلين في تكوين الدولة، طالما أن هؤلاء الأفراد يلتزمون جادة الصواب والخلق القويم.

7- الإدارة العامة تحدد نفسها بنفسها بمعنى أنها تحدد نطاق العمل، وما يجب علينا عملة أو تركه.

8- لا يمكن أن تطبق وتنفذ الشرائع التي تسنها، بل تعهد بذلك إلى موظفين تحت إشرافها وهؤلاء هم السلطة التنفيذية.[1]

وما يمكننا الاستنتاج من كل هذا أن الإرادة العامة يمكنها أن تحقق العديد من الأهداف باعتبارها أولا مصدرا للقوانين لأنها تشرف على العقد الاجتماعي، وكذلك لأنها تفرض التمييز المعلن عنه بين السيادة والحكومة وكذلك باعتبارها هي الهيئة الوحيدة التي تجعل من الممكن قيام المؤسسة الشرعية.

[1]- فضل الله محمد إسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، (د،ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008،ص90.

## 2- الشعب عند روسو:

لا يمكن لمفكر سياسي أن يتجاهل الدور الذي يلعبه الشعب في الدولة، بغض النظر عن شكل الدولة مما يدفعنا إلى العودة إلى ما كتبه أهل الاختصاص في هذا المجال، حيث نجد الفقيه السياسي والدستوري المصري يحي الجمل، يذهب إلى أن قيام الدولة لا يمكن تصوره دون وجود جماعة من الناس، وإذا ما تخيلنا أن الكرة الأرضية عبارة عن جرم من الأجرام غير مأهولة بالسكان فإنه لا معنى لفكرة الدولة من أساسها[1]، لذا يكون وجود الشعب أمرا ضروريا فهو: **"الذي يخضع للدولة ويتمتع بجنسيتها، يمثل واقعة طبيعية وتلقائية، ومن ثم يفرض بذاته وجود الدولة".**[2]

أما فيلسوف السياسة والدين الفرنسي الشهير **جاك ماريتان*** فنجده يناقش المسألة في كتابه الفرد والدولة، ليخلص إلى التأكيد على ضرورة وجود الشعب في تكوين الدولة: **"المفهوم الحديث عن الشعب أمرا أساسيا أن يكون له تاريخ طويل وأصول متفرغة في معان فريدة في تعددها تجمعت كلها في معان واحد".**[3] صحيح أننا لم نقم باستقراء كافة المهتمين بهذا المجال، مع هذا نستطيع القول أن هناك نوع من الإجماع حول هذا الموضوع، بمعنى لا وجود لدولة بدون شعب ولكن العكس ليس صحيحا، أي أنه يمكننا أن نجد شعبا بلا دولة، إذ أن وجود الشعب الفلسطيني دون دولة لحد الساعة، مع أن هذا الأمر يبدوا ومن الغرابة بمكان في عصرنا، مما قاد وما يزال يقود إلى الاضطرابات والحروب في المنطقة التي يتواجد فيها هذا الشعب، نتيجة سعي هذا الأخير ليكون له مكان بين الأمم والشعوب، مما يجعل مطلبه إنسانيا وطبيعيا.

خصص جون جاك روسو حيزا مهما في كتابه الشهير **"العقد الاجتماعي"** تمثل في ثلاثة فصول كاملة حاول من خلالها النظر إلى هذا الموضوع من زوايا مختلفة، حيث نجده يناقش في الفصل الثامن فكرة مفادها ضرورة أن يفهم المشرع الشعب الذي يضع له القوانين، وفي هذا نجده يقول: **"كما يفحص المهندس المعماري**

---

[1]- يحي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، (د،ط)،دار النهضة العربية، بيروت، 1969 ص27.

[2]- محمد علي محمد عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (د ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص ص 265،270.

* جاك مارتيان:*Jacques Maritain* (عاش 18 نوفمبر 1882 - 28 أبريل 1973)،فيلسوف فرنسي كاثوليكي معاصر. ولد في باريس لأسرة بروتستانتية، تلقى تعليمه في ليسيه هنري الرابع ثم التحق بالسوربون لدراسة الفلسفة والعلم الطبيعي، وأعلن عن عد مرضاه عن الجو الفكري السائد فيها والذي كان خليطاً من الوضعية والعلمانية وغيرهما. ثم تشرّب الفلسفة من برغسون *Bergson* واعتنق الكاثوليكية وزوجته رايسا أونانسوف الروسية المنشأ،اليهودي ةالديانة، عام 1906، وانصرف بعد عودته من ألمانيا إلى قراءة مؤلفات توما الإكويني أعلن بعدها انتماءه إلى التومائية *Thomism*، فصار من أشهر عارضي التومائية المحدثة *Neo-Thomism*، وفي السنوات الأخيرة من حياته درّس في جامعة برنستون في الولايات المتحدة حيث توفي فيها. أنظر إلى موسوعة الويكيبيديا.

[3]- جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله أمين، (د،ط)، دار المكتبة الحياة، بيروت، ص43.

**الأرض، ويسير قوة احتمالها قبل إقامة بناء ضخم عليها، فإن الحكيم لا يبدأ بكتابة قوانين جيدة بذاتها، بل يفحص قبل ذلك ما إذا كان الشعب الذي يضعها من أجله قادرا على تحمل أعبائها".**[1] وهذا نتيجة لكون الشعوب لا تقدر في كل الحالات على العمل بالقوانين الصالحة في كل مراحل تطورها، إذ يأتي عليها زمن تتمرد على الصالح وتنشد الطالح ولذا وجب الانتباه لحقائق التاريخ، لذا نجد روسو ينتقل بعدها للحديث عن مساحة الدولة التي يمكن للشعب الاتفاق عليها والدفاع عنها، وعن إرادتها وفي هذا القول: **"ذلك لكل مدينة هيئتها الإدارية قبل كل شيء، التي يتحمل الشعب نفقاتها ولكل ولاية، وأخيرا الحكومات الكبيرة والموازية لنواب الملكية الذين يجب أن تدفع لهم بسخاء كلما ارتفعت درجاتهم، ويكون ذلك على حساب الشعب البائس".**[2] وهذا هو موضوع الفصل التاسع أما في الفصل العاشر فيناقش علاقة الأرض بالشعب فيقول: **"يمكننا قياس سياسية على وجهين وهما باتساع رقعة المملكة وبعدد أفراد الشعب وهناك بين هذا القياس وذلك علاقة لإعطاء الدولة عظمتها الحقيقية، عن الناس هم الذين يصنعون الدولة والأرض هي التي تغذي الناس، فهذه العلاقة هي إذا في الأرض التي تكفي لإطعام سكانها وأن يكون فيها من السكان ما تستطيع الوفاء بحاجاتهم".**[3]

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص87.

[2]- المصدر نفسه، ص90.

[3]- المصدر نفسه، ص93.

## المبحث الثالث: السيادة:

### 1- مفهوم السيادة:

تشكل فكرة السيادة في فلسفة روسو جانبا مهما، غير أن الرجل لم يكن أول من عرض لها وناقشها* ومع هذا نستطيع القول إن صاحبنا سار بها إلى منتهاها، مما يدفعنا إلى التساؤل عن نظريته في السيادة والخصائص التي تتميز بها؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل، نود أن نتحدث عن مفهومها.

يذهب جميل صليبيا في معجمه الفلسفي إلى أن: "السيد في اللغة المالك والملك، والمولى سيد العبيد والخدم، والمتولي للجماعة الكثيرة، وكل من افترض طاعته، وسيد كل شيء، أشرفه وأعلاه، ومنه قولهم الخير الأعلى ويطلق في علم السياسة على الفرد والجماعة من جهة ما مهما كانا متمتعان بالسلطان في الدولة والسيادة مصدر ساد تقول سيادة عظم وشرفا وساد قومه صار سيدهم، ومنه سيادة الدولة وسيادة القانون وإذا أضيف لفظ السادة إلى الدولة، دل على السلطة السياسية التي تستمد منها جميع السلطات الأخرى والدليل على ذلك جاء في إعلان حقوق الإنسان من إشارة إلا أن كل سيادة هي مستمدة من الشعب، لا يمكن لأحد أن يمارسها إلا باسمه، وهي واحدة لا تنقسم ولا تبطل بمرور الزمن ويطلق لفظ السيادة على استقلال الدولة عن غيرها استقلالا تاما، وإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كان نظامها ديمقراطيا، وإذا كانت غير مستمدة منه كان نظاما دكتاتوريا".[1]

وفي موسوعة لالاند السيادة هي الرفعة والعلو، ومفهوم السيد يتضمن معنيين يمكنهما إذا لم ننهيه لهما أن يتسببان بمناقشات بلا طائل، يمكن أن تعني كلمة سيد الأرفع الأعلى أو الأكمل (الأسمى) في الحالة الأولى هو ما يكون شرطا بذاته غير مشروط أي لا يخضع لأي شرط آخر (الأصالة) وفي الحالة الثانية هذا الكل الذي لا يكون جزءا من كل أكبر من الجنس عينه (الكمال) .[2]

*تعود فكرة السيادة إلى الفيلسوف الفرنسي جان بودان.

[1]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص ص678-679.

[2]- أندري لالاند، موسوعة الفلسفية، ص1322.

## 2-خصائص السيادة عند روسو

يرى جون جاك روسو بأن السيادة تستمد سلطتها من العقد الاجتماعي، والمقصود بالسيادة هنا هو الشعب الذي يعبر عن إرادته العامة وينفذها من خلال تشريع القوانين، وإرادة صاحب السيادة هي السيادة نفسها والسيادة لا يمكن التعبير عنها إلى جانب أنها سيادة غير قابلة للتنازل وأنها غير قابلة للتجزئة والتقسيم وأنها مطلقة.

- **السيادة غير القابلة للتنازل**

إن السيادة تكمن في تطبيق الإرادة على القوة المشتركة فالسيد ليس بطبيعته إلا شخصا معنويا وأنه ليس له إلا وجود مجرد وجماعي، وباختصار فإن السيادة ليست إلا ممارسة للإرادة العامة وعليه فالسلطة يمكن أن تنتقل أما الإرادة فلا، يقول روسو: **"بالنظر إلى أن السيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها لا تستطيع أبدا التنازل عن ذاتها وأن صاحب السيادة الذي ليس سوى كائن اجتماعي لا يمكن أن يكون ممثلا إلا بنفسه وأن السلطة يمكن أن تنتقل أما الإرادة فلا".**[1]

من هنا يرى روسو أن صاحب الحق في السيادة لا يمكنه أن ينقلها إلى آخر ذلك أنه لما كانت السيادة في حقيقتها إرادة فإنها لا يمكن فصلها عن صاحبها فالإنسان لا يمكن أن يتصرف في إرادتها، فالإرادة العامة هي صاحبة السيادة في المجتمع.

يقول روسو: **"لا يمكن أن تتفق إرادة خاصة مع الإرادة العامة على نقطة فمن المستحيل على الأقل أن يكون هذا الاتفاق دائما وثابتا، إذ أن الإرادة الخاصة تجنح بطبيعتها إلى الإيثار بينما تجنح الإرادة العامة إلى المساواة... فمن العبث أن تقيد الإرادة نفسها بقيود المستقبل، وبما أنه ليس من شأن أية إرادة أن ترضى بشيء من يعاكس صالح الكائن الذي يريد، فإذا وعد الشعب إذ ببساطة أن يطبع فإنه ينحل بمقتضى هذا العقد ويفقد صفته كشعب وفي اللحظة التي يوجد فيها سيدا، لا يبقى هناك صاحب السيادة ومنذئذ تكون الهيئة السياسية قد انهارت".**[2]

المقصود بذلك هو أنه لا يمكن أن تتفق الإرادة العامة مع الخاصة لأن العامة تميل بطبيعتها إلى المساواة أما الخاصة فهي تميل بطبيعتها إلى التفضيلات، وبهذا فإنه لا يمكن تكبيل الإرادة بقيود المستقبل كما أنه إذا وعد

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص63.

[2]- المصدر نفسه، ص64.

الشعب بالطاعة فإنه سيفقد صفته كشعب وفي هذه اللحظة التي يوجد فيها سيد مسيطر لا يعود هناك وجود لسيد ومن هنا فإن الجسم السياسي ينهار وحتما يتهدم.

ولنفس السبب الذي لا يمكن فيه للسيادة أن تكون غير قابلة للتصرف فيها فإنها لا يمكن أن تكون ممثلة إن الإرادة لا يمكن أن تمثل قط إنها تكون نفسها أو تكون إرادة أخرى وليس هناك قط حد وسط وبما أن السيد كما ألح روسو ليس إلا كائنا اجتماعيا فإنه لا يمكن يمثل نفسه بنفسه.[1]

وهذا ما يؤكده روسو بقوله: **"لا يعني هذا قط أن أوامر الرؤساء لا يمكن اعتبارها إرادات عامة طالما يكون صاحب السيادة حرا في معارضتها ففي مثل هذه الحالة يجب أن تخمن من السكوت العام بأن الشعب راض".**[2]

ومن هنا نستنتج أنه لا يمكن للسلطة أن تتنازل عن نفسها لهيئة أخرى، فلا تستطيع السيادة القيام بذلك، فيفقد كل المواطنون كيانهم كشعب في اللحظة التي يتنازلون فيها عنها، ولا يمكن التنازل عنها سواءً لممثل أو عضو برلماني، كما لا يمكن أن تنتدب السيادة فهي إما أن تكون نفسها أو شيئا آخر، وممثلو الشعب ليسوا مندوبين عنه وبالرغم من إعطائهم السلطة عن الشعب إلا أنهم لا يمكنهم اتخاذ قرارات فاصلة يرفضها الشعب.

- **السيادة واحدة ولا تقبل التجزئة:**

وحدة السيادة معناها أنه على الإقليم الواحد لا يمكن أن توجد سوى سيادة واحدة أي سلطة عليا واحدة، ذلك أن وجود سيادتان على إقليم واحد وأصدرت كل منهما أمرا مناقضا للأمر الذي أصدرته الأخرى ففي هذه الحالة لا يمكن تنفيذ الأمرين معا لأنهما متناقضين.[3]

يرى روسو بأن السيادة غير قابلة للتجزئة، وأنها واحدة ولا تقبل الانقسام حيث يقول: **"إن السيادة لا تتجزأ لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل إذ أن الإرادة تكون عامة، أو أنها لا تكون كذلك فهي إرادة هيئة الشعب كله أو إرادة جزء منه فحسب، وفي الحالة الأولى تكون هذه الإرادة المعلنة عملا من أعمال السيادة وتكون قانونا، أما الثانية فليست سوى إرادة خاصة، أو عمل من أعمال القضاء إنها**

[1]- جون جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية، تر: محمد عرب صاصيلا، د ط، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1985، ص 498.

[2]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص64.

[3]- فضل الله محمد سلطع، الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، (ط1)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007،ص65.

**مرسوم على أكثر من تقدير".**[1] معنى هذا أن نفس السبب الذي جعلها غير قابلة فيه للتصرف فإن السيادة لا تقبل التجزئة، وبهذا فإن الإرادة إما أن تكون عامة وتكون إرادة كل شعب كجسم دون أن تكون بالضرورة جماعية، وإما أن تكون جزء وحينها فإن لن تُكون عمل السيادة ولن تعتبر بمثابة قانون وبالتالي إنه خطأ جسيم أن نعتبر ما يصدر عن السيادة كأجزاء منها.

فإن"**سياسيينا جزءوها في موضوعنا فهم يقسمونها، إلى قوة وإلى إرادة، وإلى سلطة تشريعية وإلى سلطة تنفيذية، إلى حقوق فرض الضرائب وإقامة عدالة وإعلان حرب وإلى إرادة داخلية وسلطة في التعامل مع الأجنبي**"[2]. ويقول أيضا: "**فتارة يخلطون هذه الأجزاء جميعا وتارة يفصلون بينها فيجعلون من صاحب السيادة كائنا وهميا ومكون من قطع محبوبة ذلك كأنهم كانوا يؤلفون الإنسان من أجساد عديدة يكون لأحدها عينان وللآخر ذراعان ولغيرهما رجلان ولا شيء أكثر من ذلك، فإن مشعوذي اليابان على ما يقال يقطعون الولد أمام أعين النظارة إربا ويقذفون بأعضائه في الهواء ويعملون على سقوط الولد إلى الأرض حيا وقدرت جميع أعضائه إليه وهذا ما تفعله سياسيينا تقريبا، فبعد أن يقطعوا أواصل الهيئة الاجتماعية بسحر يليق بالسوق يجمعون الأجزاء بطريقة لا يعلمها أحد**"[3]. المقصود من هذا أن روسو يجعل لنفسه مفهوما خاصا بالسيادة بشكل أفضل خال من الغموض وبهذا فقد لجأ إلى مقارنة، فرأى بأنه نظرا لعدم إمكانية تجزئة السيادة من حيث المبدأ فإن السياسيون جزءوها إلى موضوع، فأحيانا يدمجون عناصرها وأحيانا يفصلونها ولقد شبهها بجسم الإنسان، ويتلو هذه المقارنة حينما يؤكد بأن مشعوذي اليابان يقطعون الطفل أمام أعين المشاهدين ويفصلون أعضاءه ثم يجعلونه يسقط ثانية وهو حي فهذه هي تقريبا استعراضات شعوذة ما يفعله سياسيينا.

ويرى بأن هذا الخطأ يرجع إلى "**عدم تكوين أفكار مضبوطة عن السلطة السياسية واعتبار ما يصدر عن هذه السلطة أجزاء منها ومن ثم اعتبر مثلا أن إعلان الحرب وعقد السلم من أعمال السيادة بيد أن الأمر ليس كذلك حيث أن كلا من هذين العملين ليس قانونيا بل هو مجرد تطبيق للقانون وإذا ما تتبعنا على نفس المنوال التقسيمات الأخرى نجد أننا نخطئ في كل مرة نظن فيها أن السيادة مجزأة وأن الحقوق**

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص65.

[2]- المصدر نفسه، ص65.

[3]- المصدر نفسه، ص ص65-66.

**التي يأخذها المرء على أنها أجزاء من هذه السيادة حقوق جميعها تابعة للسيادة"**[1]، المقصود بذلك هو أن السيادة هي جسم للشعب أو جزء منه، وإرادة الجزء إرادة خاصة وتقسيم وتجزئة السيادة بل هي معطيات لهذا أو بناءً على ما تقدم فإن جون جاك روسو انتقد مبدأ الفصل بين السلطات وذلك من حيث أنه لا يمكن توزيع السيادة بين هيئات مختلفة، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تعدد الهيئات العامة في الدولة التي يتخصص كل واحد فيها في ممارسة جانب بعينه من الجوانب المختلفة التي تتحلل إليها فكرة السيادة.

**-السيادة المطلقة**

يبدأ روسو الفصل الرابع من الكتاب الثاني من العقد الاجتماعي وعنوانه في حدود السلطة السياسية بالتركيز على الطابع المطلق لهذه السلطة ثم ينتهي بفرض الحدود التي لا يمكن تجاوزها حيث يقول: **"إذا كانت الدولة أو المدينة السياسية ليست سوى شخص معنوي تقوم على إتحاد أعضائه وإذا كانت أهم غاياتها هي صيانة بقائها الخاص فلا بد لها من قوة إكراه شاملة من أجل تحريك وتهيئة كل جزء على النحو الملائم للكل، وكما تمنح الطبيعة كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه فإن الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة تحمل، إذ توجهها الإرادة العامة اسم السيادة كما قلت من قبل"**[2].

ويرى روسو بأن السلطة التي توجهها الإرادة العامة تسمى بالضبط سيادة وهذه السيادة مقدسة وذات حرمة لا يمكن انتهاكها، حيث يقول: **"نتبين من ذلك أن السلطة السياسية مهما كانت مطلقة مقدسة لا يمكن المساس بها أبدا، لا تتجاوز ولا يمكن أن تتجاوز حدود الاتفاقات العامة وأن كل إنسان يستطيع التصرف تمام التصرف بما تتركه له هذه الاتفاقات من أمواله ومن حريته، بحيث لا يحق لصاحب السيادة أبدا تكليف أحد الرعايا أكثر من الآخر إذ تصبح عندئذ خاصة، لا تعود من اختصاص السلطة".**[3]

معنى هذا أنها مطلقة لأنه لا توجد فوق سيادة الأمة سلطة بشرية أعلى منها، وأن حقوق الأمة وامتيازاتها لا تتحدد في الدستور وتنتصر عليه كما أنها لا تتقيد به وما تقوم به السلطة صاحبة السيادة من أفعال إنما يعتمد أساسا على اتفاق قد تم إبرامه بين المجتمع ككل وبين كل فرد من أفراده، وفي هذا يقول: **"إن كل عمل من أعمال السيادة أي كل عمل صحيح من أعمال الإرادة العامة يوجب على جميع المواطنين أو يساعدهم بطبيعة الميثاق، بحيث أن صاحب السيادة يعرف فحسب الأمة ولا يميز واحدا من أولئك الذين**

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ، ص66.

[2]- المصدر نفسه، ص70.

[3]- المصدر نفسه، ص73.

**يكونوها... وهو اتفاق شرعي لأن أساسه العقد الاجتماعي وهو عادل لأنه مشترك بين الجميع، مفيد لأنه لا يمكن أن يكون له هدف إلا الخير العام وهو راسخ الأركان لأن القوة العامة والسلطة العليا تضمنانه وبقدر ما يكون الرعايا غير خاضعين إلا لمثل هذه الاتفاقات فإنهم لا يمثلون لأمر شخص وإنما لإرادتهم الخاصة فحسب".**[1]

من هنا يتبين أن هذا الاتفاق يتسم بأنه عادل لأنه مشترك بين الجميع، وأنه مفيد لأنه يراعي مصلحة أعضاء المجتمع، وليس له هدف سوى تحقيق الفائدة المشتركة لكل الأفراد، وأنه دائم لأنه يمثل قوة المجتمع والسلطة العليا فيه ويدوم بدوام المجتمع.

ويرى روسو أن السيد باعتباره ما يجب أن يكون لا بد أن يكون أمينا لقانون العقل ولذا لا يمكنه أن يكبل الرعايا بأي قيد غير نافع للجماعة، وهذا ما يؤكده بقوله: **"لكن صاحب السيادة من جهته لا يستطيع تكبيل رعاياه بأي قيد غير مفيد، بل ليس في وسعه أن يريد ذلك إذ لا يجري أي شيء في شريعة العقل بلا سبب ولا كذلك في ظل قانون الطبيعة".**[2]

فلو كان هذا السيد فردا حقيقيا فردا عاديا بدل أن يكون جسما معنويا وجماعيا ولو كان باستطاعة أعماله أن تكون شيئا آخر غير كونها إعمالا كالإرادة العامة وقوانين، فإنه سيكون من المعقول بشكل بديهي أن يسيء استعمال سلطته المطلقة وحينئذ يجب تعيين له حدود دستورية صارمة لكن ما يصلح بالنسبة لسيادة غير شرعية، يفقد كل معنى اتجاه السيد الوحيد الشرعي الذي يعترف به روسو.[3]

فالسيد حسب كتابه العقد وإن صح القول طيب من حيث ماهيته إنه لن يسيء أبدا استعمال سلطته المطلقة حيث يقول: **"إن الشعب كجسم أي تجمع الناس الأحرار والمتساوين في الحقوق الذي تحركه وترشده الإرادة العامة لا يمكن أن يضل".**[4]

يتضح من هذا أن صاحب السيادة هو ذو سلطة مطلقة، وعلى ذلك فقد انتقلت إليه كل حقوق الأفراد وحرياتهم الطبيعية ليمنحهم عوضا عنها حقوقا مدنية التي أصبحت حقوقا حقيقية بحكم ما تتمتع به من حماية السلطة العامة.

---

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص73.

[2]- المصدر نفسه، ص71.

[3]- فضل الله محمد إسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، ص107 .

[4]- نقلا عن جون جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، ص502.

ومن هنا يقول روسو: **"إن حياتهم نفسها التي كرسوها للدولة تكون بذلك محمية على الدوام، وعندما يعرضونها للخطر من أجل الدفاع عن الدولة فما الذي يفعلونه عندئذ سوى أن يردون إليها ما منحتهم إياه؟ فماذا يفعلون ما لم يفعلونه في أغلب الأحيان وبخطورة أعظم فيدافعون بالمجازفة بحياتهم عما يفيدهم في المحافظة عليها حقا عليهم جميعهم القتال من أجل الوطن، ولكن ما من أحد فيهم يكون مضطرا للقتال من أجل نفسه ما يضمن سلامتنا"**[1].

وفي الأخير نستنتج أن السيادة في واقعنا سلطة مطلقة ولا بد للدولة أن تمتلك قوة شاملة تستطيع أن تفرض كل شيء وأن تحصل على كل شيء يتفق وصالح الجميع.

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص74.

# الفصل الثالث

## الـــــــــدولـــــة

### المبحث الأول: أنظمة الحكم وموقف روسو منها

1- الديمقراطية

2- الأرستقراطية

3- الملكية

### المبحث الثاني: علاقة الدين بالدولة

1- مفهوم الدين

2- الدين التقليدي

3- الدين الجديد

## المبحث الأول: أنظمة الحكم وموقف روسو منها

### 1- الديمقراطية:

المتابع لكتابات روسو السياسية عامة وكتابه العقد الاجتماعي خاصة يلاحظ أن الرجل كثير الاهتمام بموضوع الأنظمة السياسية التي عرفتها البشرية، فهل كان هذا الاهتمام معرفيا خالصا أم أنه يسعى إلى تقديم النموذج الأفضل للفكر السياسي؟

للإجابة على هذا التساؤل يدفعنا أولا إلى تشخيص الأنظمة السياسية التي عرفها روسو والانتقادات التي قدمها لها ومن ثم إبراز أسباب المفاضلة بينها، وأخيرا هل هناك نظام أفضل من غيره؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن روسو يقدم تقسيما للأنظمة السياسية بحسب طبيعة السيادة التي نجدها تسود وهذا ما يعبر عنه روسو بقوله: **"يستطيع صاحب السياسة في المقام الأول أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كله أو إلى الجزء الأكبر منه بحيث يكون هناك من المواطنين الحكام أكثر من المواطنين الأفراد، ويطلق هناك هذا الشكل من الحكومة اسم الديمقراطية... أو أنه يستطيع حصر الحكومة بين أيدي عدد قليل بحيث يكون هناك من المواطنين الأفراد أكثر من الحكام وهذا الشكل يحمل اسم أرستقراطية، وأخيرا يستطيع تركيز الحكومة بين يدي الحاكم الواحد يستمد جميع الآخرين سلطتهم منه ويدعى ملكية أو حكومة ملكية"**[1].

ورغم هذا التقسيم الذي يبدو لنا واضحا في الظاهر، وأن الفاصل بين هذا النظام وذاك كبيرا غير أن روسو يذهب على أن العديد من نقاط التقارب تجمع بين هذه الأنظمة وهذا ما نفهمه من قوله: **"يجب أن نلاحظ بأن جميع هذه الأشكال أو على الأقل الشكلين الأولين منهما، قابلة للزيادة أو النقصان... حتى الملكية نفسها قابلة لهذا النوع من التقسيم"**[2]. هذه الرؤية تدفعنا إلى عرض ومناقشة هذه الأنظمة ، وهذا نفسه الذي نجده يتبعه في العقد الاجتماعي وهذا على النحو التالي:

**النظام الديمقراطي:**

الديمقراطية هي الأنظمة السياسية الموغلة في القدم، ومع هذا فقد أثارت وما تزال تثير الكثير من الجدل والنقاش، وهذا ما ترتب عنه العديد من نقاط الاختلاف مما يدفعنا إلى تحديد المقصود بهذا النظام أولا ومن ثم إبراز موقف روسو منه.

[1]- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص116.

[2] - المصدر نفسه، ص ص116-117.

لقد ورد في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أن الديمقراطية هي لفظ يوناني مؤلف من (*Domos*) ومعناها الشعب والآخر (*Cratos*) ومعناها السيادة فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب، وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو طبقة واحدة منهم، ولهذا النظام ثلاث أركان، الأول سيادة الشعب والثاني المساواة والعدل والثالث الحرية الفردية والكرامة الإنسانية، وهذه الأركان الثلاثة متكاملة فلا مساواة بلا حرية ولا حرية بلا مساواة، ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرارا والديمقراطية إما أن تكون سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه وبنفسه مباشرة أو بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية تامة، وإما أن تكون اجتماعية أي أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير.[1] المقصود بهذا هو أن الديمقراطية تمثل نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لطبقة معينة وتقوم على ثلاث أسس وهي الحرية والعدل والمساواة.

يفتح جون جاك روسو حديثه عن الأنظمة السياسية التي عرفها الفكر السياسي بتشخيص النظام الديمقراطي، مبرزا الأسباب التي دفعت إلى اللجوء إلى هذا النظام فيقول: **"فليس من الخير أن يكون هو منفذها، ولا يتحول انتباه هيئة الشعب عن المسائل العامة إلى الأهداف الخاصة".**[2] ويظهر لنا أن روسو يريد أن يبين أن النظام الديمقراطي تَكَوَّن نتيجة لأسباب أخلاقية كشف عنها عدم القدرة على الجمع بين سلطتين مختلفتين، إحداهما تشريعية والأخرى تنفيذية.

ولهذا لا بد أولا من وجود دستور يفصل بين السلطات، تهتم كل منها بوظيفة محددة، ولما كانت الديمقراطية في رأيه هي حكم **"العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر هو المحكوم".**[3] وهذا ما يقود لاحقا إلى عدم إمكانية استمرار هذا النظام، ذلك أنه من حيث المبدأ مخالفا للطبيعة أو بالأحرى للنظام الطبيعي، ولهذا فالديمقراطية الحقة لم توجد مطلقا، بل إنه لا أمل حتى في إيجادها في المستقبل.

ومع أن وظائف الدولة في النظام الديمقراطي موزعة بين عدة دواوين وهيئات، فإنه لا محالة من تسيطر إحدى هذه الأخيرة عن غيرها بل إنه يذهب إلى أن **"أقلها عددا سيستحوذ عاجلا أو آجلا على أكبر قدر من السلطة، ولو لم يكن ذلك إلا سبب سهولة تصريف الأعمال التي تقودهم إلى ذلك بطبيعة الحال".**[4]

---

[1] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص570.

[2] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص118.

[3] - المصدر نفسه، ص119.

[4] - المصدر نفسه، ص119.

ومع هذه الانتقادات التي يقدمها روسو للديمقراطية، نجده يضيف مؤكدا أن على الكثير من قضايا الدولة لا تتطلب الاستحواذ وأن هذا النظام بسيط ولا يمكن أن يصلح في المجتمعات كثيرة السكان وفي الدول الكبيرة وإنما على العكس من ذلك فهي:

1- **"تتطلب دولة صغيرة جدا يكون الشعب فيها سلس القيادة ويمكن لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين".**[1]

2- وعلاوة على ذلك تتطلب مساواة مطلقة في المراتب والثروات، وهذا مالا يمكن أن يدوم طويلا.

3- كما تتطلب **"قليل من الترف أو لا شيء منه البتة".**[2] ذلك أن الثراء يقسم الناس إلى فقير وغني ، فيسيطر الأول على الثاني ويفقد الأخير حريته ويصير عبدا للأول.

ونتيجة لكل ما سبق يخلص روسو إلى أن عيوب النظام الديمقراطي لا تتوقف على هذا الحد، وإنما نجده يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن هذا النظام، عادة ما يقود إلى الحروب الأهلية والاضطرابات الشعبية، ويرجع هذا إلى غياب حكومة قوية تستطيع أن تجابه التغيرات التي تصاحب أمزجة الناس حيث يقول: **"لأنه لا توجد أية حكومة من الحكومات تميل بمثل شدة ميلها واستمراريتها إلى تغيير شكلها ولا أية حكومة تطلب مثلها كثيرا من اليقظة والشجاعة لتكون ثابتة في مكانها".**[3]

[1] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص119.

[2] - المصدر نفسه، ص119.

[3] -المصدر نفسه، ص120.

**2- النظام الأرستقراطي**

بعد أن ينتهي روسو الحديث عن الديمقراطية، ينتقل لمناقشة نظام سياسي آخر، وهو الأرستقراطية ومع أن هذا النظام معروف هو الآخر منذ القدم إلا أن أراء المهتمين اختلفت حول هذا النظام، مما يدفعنا التساؤل عن المقصود به ومن ثم تحديد موقف روسو منه.

الأرستقراطية هي الطبقة الاجتماعية ذات المنزلة العالية التي تعرف بأنها تظم أحسن العائلات وتتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع لسلوكها المهذب، وسيادتها في المسائل الاجتماعية والسياسية قد تتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مرتبتهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة، ثم استقرت هذه المراتب والأدوار فوق مراتب وأدوار الطبقات الاجتماعية،[1] فالأرستقراطية هي حكومة أو طبقة تمثل الأقلية الممتازة فهي ضد الديمقراطية فتطلق على الطبقة الاجتماعية.

يذهب روسو إلى أن النظام الأرستقراطي أقدم أنظمة الحكم، إذ أنه إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن المجتمعات الأولى حكت نفسها بهذا النظام حيث يقول روسو: **"فكان رؤساء العائلات يتداولون الشؤون العامة فيما بينهم، ويحني الشباب رؤوسهم بلا صعوبة للتجربة، ومن هنا كانت أسماء الكهنة القدامى والشيوخ والعجائز، وما زال أهل أمريكا الشمالية الهمج في أيامنا هذه يحكمون أنفسهم، وتدار أمورهم على أحسن وجه".**[2]

ومن جانب آخر نجد روسو يذهب إلى أن الأرستقراطية كنظام سياسي تتخذ ثلاثة أشكال وليس شكلا واحدا وهي: أرستقراطية طبيعية، أرستقراطية وراثية، أرستقراطية انتخابية، فماذا يقصد بكل شكل منها؟

1- الأرستقراطية الطبيعية، نجدها مطبقة عند البدائيين.

2- الأرستقراطية الوراثية، تجعل من الحكومات الوراثية حتى أننا نجد **"أعضاء في مجلس الشيوخ في سن العشرين"**[3] وهي أسوء أنواع الأرستقراطية.

3- الأرستقراطية الانتخابية، وهي أكمل أنواع الأرستقراطيات، وهي الأفضل وتمثل أرستقراطية التمثيل الحقيقي.

وما يميز النظام الأرستقراطي عند روسو أنه:

---

[1] - مصطفى حيسبة، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص51.

[2] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص121.

[3] - المصدر نفسه، ص121.

1- التفريق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

2- اجتماعات هذه الحكومة تدار بشكل أفضل وأعقل.

3- حصر دائرة الوظائف العام في أقل عدد ممكن.

4- تمثل الدولة في الخارج بنخب تساهم في تقوية الدولة: **"تدعيم الثقة بالدولة في الخارج بشيوخ أجلا منه بجماعة نكرات أو محتقرين".**[1]

وبهذا فإن النظام الارستقراطي هو نظام الذي يكون الحكم في لعدد قليل من الناس، ويمكن لها أن تقوم على أساس الانتخابات أو الوراثة وأسوأ أنواع الحكومات هي الارستقراطية الموروثة، بينما تكون الارستقراطية الانتخابية من نظم الحكم الحسنة حيث أنها تتطلب أحسن النظم وأكثرها طبيعة حكم أكثر الناس ذكاء لعامة الشعب على شرط أن يحكموا لصالح العامة ليس لصالحهم الشخصي.[2]

### 3- النظام الملكي:

يمثل النظام الملكي آخر الأنظمة السياسية التي يتحدث عنها روسو في كتابه العقد الاجتماعي، فماذا يقصد روسو بهذا النظام وما موقفه منه، وهذا ما يناقشه ويجيب عنه في هذا المبحث.

يبدأ روسو حديثه عن النظام الملكي بقوله: **"لقد نظرنا إلى الأمير حتى الآن كشخص معنوي أو جماعي، موحد بقوة القوانين ومؤتمن في الدولة على السلطة التنفيذية، وعلينا أن ننظر في هذه السلطة مجتمعة في يد شخص طبيعي، إنسان حقيقي، له وحجه الحق في استعمالها طبقا للقوانين، وهذا ما ندعوه عاهلا أو ملكا".**[3]

ولا شك أن تركيز روسو على وضعية صاحب السيادة في النظام الملكي يرجع إلى الأهمية التي يشغلها في هذا النظام وما يميز هذا النظام أنه يجمع بين جميع السلطات في يد الملك **"وكل شيء يسير إلى نفس الهدف، فليس ثمة من حركة معارضة مطلقا يهدم بعضها بعضا".**[4]

فتمتاز الملكية عن غيرها من نظم الحكم بما لها من قوة في تنفيذ الأشياء، فهي تحتوي على إرادة الشعب وإرادة الملك والقوة العامة للدولة، وقوى خاصة للحكومة والجميع يعمل لهدف واحد، فيرى روسو في هذه

[1] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص122.

[2] - إبراهيم دوسقي أباضة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، (د، ط)، دار النجاح للطباعة والنشر والتأليف، بيروت، 1973، ص 250.

[3] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص142.

[4] - المصدر نفسه، ص124.

الحكومة أحسن النظم السياسية وفيها يكون الشعب هو صاحب السيادة والملك هو الشخص الوحيد الذي يسهر على تنفيذ القوانين، ولكي يمنع روسو الملكية من أن تتحول إلى حكم فردي مطلق مبني على القوة يوصي الملك بأن يهتم بحب الشعب له.[1]

والوصول إلى السلطة عادة في هذا النظام وراثيا، يعد فيه الملك المستقبلي وفق نظام تربوي صارم حينما يستطيع أن يؤدي دورها كاملا، وعندما توكل له الأمور وتجدر الإشارة إلى أن روسو ينتقد بقوة هذا النظام، ويرى أنه يقود إلى إنفراد الملك بسلطة مطلقة، بل إن هذا الانفراد يقود إلى استبعاد الرعية وإضعافها خشية من تمردها، إلا أنه يعترف أن بعض الملوك يسعون إلى نيل محبة ورضا شعوبهم، ومن ثم خدمتهم، ومع هذا فإن هذا النظام لا يصلح إلا للدول الصغيرة، أما إذا كبر حجم الدولة فتتوزع سلطة الملك مما يقود إلى انقسام الدولة مستقبلا، ونشأة ملكيات جديدة.

[1] - إبراهيم دوسقي أباضة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي ، ص 250.

## المبحث الثاني: علاقة الدين بالدولة

### 1- مفهوم الدين:

الدين كظاهرة تاريخية رافقت الإنسان منذ وجوده على وجه الأرض أثارت وتثير المهتمين بهذا الكائن سواء تعلق بعلاقاته أو بتصوراته، غير أن هذا الاهتمام قاد إلى خلاف كبير سواءً فيما تعلق بالرؤية إلى الدين أو بوظيفته، فكان التناقض والتقاتل فما هو المقصود بالدين؟

بنحو عام تبدو كلمة الدين ***Religion*** أنها في اللاتينية تعني الإحساس المصحوب بخوف وتأنيب الضمير بواجب ما اتجاه الآلهة، وتعني كلمة الدين المفردة دينا بوجه عام، مع ذلك يعيد هذا التعميم للكلمة واقعة مرموقة، فالدين هو مؤسسة اجتماعية متميزة بوجود إيلاف من الأفراد المتحدين بأداء بعض العبارات المنتظمة وباعتماد بعض الصيغ بالاعتماد في قيمة مطلقة لا يمكن بوضع شيء آخر في كفة ميزان وهو اعتقاد تهدف الجماعة إلى حفظه بتنسيب الفرد إلى قوة روحية أرفع من الإنسان، وهذه ينظر إليها إما كقوة منتشرة وإما كثيرة وإما وحيد وهي الله، وكذلك الدين هو نسق فردي لمشاعر واعتقادات وأفعال مألوفة موضوعها الله والدين هو تحديد المطالبة بوجهة نظر الشعور والإيمان إلى جانب وجهة نظر العلم.[1]

أما جميل صليبا فيرى أن الدين في العادة والحال والسيرة والسياسة والرأي والحكم والطاعة والجزاء ومنه مالك بوم الدين، كما تدين تدان، فيطلق لفظ الدين عند فلاسفتنا القدماء على وضع إلهي يسوق ذوي العقول إلى الخير والفرق بين الدين والملة والمذهب أن الشريعة من حيث إنها مطاعة تسمى دينا ومن حيث أنها جامعة تسمى ملة ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهبا، وللفظ الدين عدة معان في الفلسفة الحديثة وهي:

1- الدين جملة من الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة في النفس من جراء حبها لله وعبادتها إياه وطاعتها لأوامره.

2- الدين أيضا هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمل بها كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالجمال أو الإيمان بالإنسانية.

3- الدين الطبيعي مصطلح أطلق في القرن الثامن عشر على الاعتقاد بوجود الله وخيريته وبروحانية النفس وخلودها بإلزامية فعل الخير من جهة ما هو ناشئ عن وحي الضمير ونور العقل.

[1] - أندري لالاند، موسوعة أندري لالاند، ص1204.

4- وإذا أطلق لفظ الدين عن الملة دل على جماعة معينة من الناس هدفها تمجيد الله وعبادته كالدين المسيحي فهو ملة ذات نظام خاص لها قوانينها وتقاليدها وتعاليمها.[1]

**2-الدين التقليدي والدولة:**

لم يكن جون جاك روسو بعيدا عن الجدل حول رؤية الدين ووظيفته، خاصة أن المرحلة التاريخية التي عاش فيها بل وحتى تلك التي يبشر بها ويعد لها كانت مرتبطة بالدين و لم يكن من المتصور أن تتخلى عنه، فما طبيعة رؤية روسو للدين؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سيتم العودة إلى ما كتبه روسو في هذا الجانب، بعد انتقال البشر من الحياة الطبيعية إلى الحياة السياسية، انتقلت معهم نظرتهم لرمز هذه السلطة، إذ لم يكن يتصور هؤلاء أن هذا الأخير، مجرد إنسان عادي وإنما هو إله أو على الأقل من سلالة إلهية **"لم يكن للبشر قط في أول الأمر ملوك سوى الآلهة ولا حكومة سوى الحكومة الدينية *Thecratigne*، فقد كانوا يفكرون بمنطق كاليغولا وعندئذ كان تفكرهم صحيحا فلا بد من تزيف طويل في المشاعر والأفكار حتى يتمكن الإنسان من إقناع نفسه باتخاذ آدمي مثله سيدا له وأن حالته سوف تكون أفضل".**[2]

وبهذا يجد جون جاك روسو أن علاقة الدين بالسياسي في تاريخ البشرية كان يشكل ثنائية لا يمكن الفصل بينهما، فكان البشر لا يحاربون من أجل الآلهة فحسب، ويرجع روسو فكرة تعدد الآلهة إلى ما يلاحظه البشر للقوميات والشعوب والقادة وفي هذا السياق يقول: **"من هنا وحده أن البشر كانوا يضعون إلها على كل مجتمع سياسي، نتج أن صار هناك من الآلهة بعدد ما في شعوب العالم فلم يستطيع شعبان غريبان أحدهما ما عن الآخر وفي عداء دائم تقريبا، الاعتراف بسيد واحد تقريبا... وهكذا نشأ من التقسيمات القومية تعدد الآلهة عدم التسامح اللاهوتي والمدني".**[3]

ويفسر روح التسامح التي كانت تسود المجتمعات الوثنية بطبيعة تصورها للآلهة فيقول: **"أما إذا سأل أحدهم كيف لم تحدث حروب دينية في عهد الوثنية حيث كانت لكل دولة عبادتها وآلهتها؟ أجيب بأن السبب هو نفسه، ألا وهو إنه لما كانت لكل دولة عبادتها الخاصة كما كانت لها حكومتها فإنها لم تكن**

[1] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص ص572-573.

[2] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص201.

[3] - المصدر نفسه، ص201.

**تفرق مطلقا بين آلهتها وقوانينها، فالحرب السياسية كانت دينية وكانت اختصاصات الآلهة إذا صح القول محددة بحدود الأمم، لم يكن لإله شعب أي حق على الشعوب الأخرى".**[1]

هذه الرؤية جعلت روسو ينتقد التصورات المسيحية واليهودية لعلاقة الدين بالسياسة فقد انقسم الناس وصار إيمانهم بالدين يقف حجر عثرة أمام طاعتهم للسياسة ويؤكد روسو أن انفصال السلطتين قاد إلى الصراع نتيجة للنزاع بينهما وتحولت المسيحية إلى سلطة موازية تمارس الاستبداد ويوضح روسو فكرته بقوله: **"إنما خشية الوثنيون قد حدث، عندئذ كل شيء تغير وبدل المسيحيون لهجتهم وسرعان ما رأينا تلك المملكة المزعومة في الآخر تصبح تحت قيادة رئيس بادي للعيان أعنف حكم استبدادي في هذا العالم...ومع ذلك أرادت شعوب كثيرة حتى في أوروبا أو في جوارها، الاحتفاظ بهذا النظام القديم والعمل على إعادته، ولكن دون نتيجة فقد استحالت الروح المسيحية كل شيء لها والعبادة المقدسة بقيت دائما أو عادت مستقلة عن صاحب السيادة".**[2]

وفي مقابل هذا النقد للمسيحية نجده يشيد برؤية الإسلام فيقول: **"وكان لمحمد نظرات صائبة جدا، فقد أحسن ربط نظامه السياسي وما دام شكل حكومته قد دام في ظل خلفائه فإن هذه الحكومة واحدة تماما وصالحة في هذا، وحين أصبح العرب مزدهرين ومثقفين وبالتالي مخنثين فإن البرابرة أخضعوهم، وعندئذ بدأ الانقسام بين السلطتين من جديد وعلى الرغم من هذا الانقسام لدى المسلمين أقل ظهورا منه لدى المسيحيين فإنه موجود فيهم في كل مكان وخاصة في شيعة علي، وهناك دولا كالفرس لا ينفك ظاهر فيها".**[3]

### 3- الدين الجديد والدولة

يمكننا القول أن نقد روسو لعلاقة الدين اليهودي والمسيحي بالدولة يمت الجانب السلبي في فلسفته، ونقصد بذلك أن هذا النقد لا يهدف إلى القضاء على كل دين، أو رفض علاقته بالدولة وإنما على العكس من ذلك يهدف من وراء ذلك إلى التأسيس لدين جديد يرتبط بالدولة بشكل يختلف عن علاقة الدين التقليدي، وهذا ما يمكننا التعبير عنه بالجانب الإيجابي في فلسفته. ذلك أن عملية الهدم ليست هدفا في حد ذاته، وإنما هي عبارة عن تمهيد لإعادة البناء وهذا ما يطلق عليه الرجل مصطلح الدين المدني فماذا يقصد به؟

[1] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص202.

[2] - المصدر نفسه، ص204.

[3] - المصدر نفسه، ص204.

الدين المدني قضية واضحة ومصطلح صريح عند روسو ويشكل فصل بمجمله في نهاية كتابه **"العقد الاجتماعي"** يحدد فيه مبادئ الدين المدني وهي ليست تشريعا سماويا فالتشريعات السماوية بها ما لا يجعلها بعزل عن النقد والرفض، كما أن الدين المدني ليس تشريعا وثنيا لأن الأديان الوثنية اقرب إلى الخرافة، بل هو دين الطبيعة الإنسانية في إطار تشريع صاحب السيادة أو الإرادة العامة، تشريع له سنده في صميم كل موجود إنساني، لأن فكرتي الموجود الأسمى، وقانون الطبيعة فطريتان في كل عقل.[1]

ويقسم جون جاك روسو الدين إلى ثلاث أشكال وهي:

- دين الإنسان وهو:**"بلا معابد ولا هياكل ولا طقوس، يكون دين لإنجيل النقي والبسيط، التوحيد الحقيقي وهو ما يمكن أن نسميه القانون الإلهي الطبيعي".**[2]

- دين المواطن وهو **"مدون في بلد وحيد يمنحه آلهته وشفعائه وحماته أن عقائده وطقوسه وعبادته الخارجية المفروضة بالقوانين وفيما عدا الأمة التي تعتنقه، يكون كل إنسان بالنسبة له أجنبيا وبربريا، وهو لا يمد واجبات الأديان وحقوقه خارج حدود هياكله".**[3]

- دين التناقض، هذا هو الشكل الثالث من أشكال الدين التقليدية ويصفه روسو بقوله: **"ثمة نوع ثالث من الأديان أكثر غرابة ... أنه بتقديمه للبشر تشريعيين ورئيسين ووطنيين يخضعهم لواجبات متناقضة ويمنعهم من أن يكونوا في آن واحد مواطنين ومؤمنين".** [4]

ولا يرضى روسو بأي شكل من هذه الأشكال الثلاثة فهي جميعا تنطوي على أخطاء ولهذا نجده يقترح دينا جديدا مختلفا ينسجم مع طبيعة العقد الاجتماعي وهذا ما يبرزه بقوله: **"وعليه يهم الدولة أن يعتنق كل مواطن دينا يحببه بواجباته، لكن معتقدات هذا الدين لا تهم الدولة ولا أعضائها إلا بمقدار ارتباطها بالأخلاق وبالواجبات المترتبة على معتنقها اتجاه الآخرين وفضلا عن ذلك يستطيع كل واحد أن يعتنق من الآراء ما يطيب له دون أن يكون من حق صاحب السيادة معرفتها، فليس ذلك كم شأنه بشرط أن يكونوا مواطنين صالحين في هذه الدنيا".**[5]

---

[1] - فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، (د-ط)، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص88.

[2] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص206.

[3] - المصدر نفسه، ص206.

[4] - المصدر نفسه، ص206

[5] - المصدر نفسه، ص211.

وبهذا فإن جون جاك روسو جاء بمضامين دين جديد لم يعرفه الإنسان من قبل هو الدين الطبيعي أو الدين المدني الذي جاهر به قديسه **السافواي*** في اعترافه أو إقرار إيمانه، والذي تتناغم في مضامين عقائده وطقوسه دعوة الفكر التنويري (لإقامة الحياة بكل نشاطها وأوجهها الطبيعية، الإنسان، المجتمع، الوحي، الدين العلم على أساس العقل)، ودعوة روسو من بين فلاسفة ذلك العصر لاستحضار فعل العاطفة في الشأن الأخلاقي، ويمتزج فيها أيضا الإيمان بإله قوي منعم بصير، والإيمان بذوات فردية ومجتمع أُقِيم على تعاقد حر بين تلك الذوات وينبغي على كل ذات فردية منها بموجب العقد أن تعمل لما يحفظ سلامة العيش في كنفه ويضمن بقاؤه وازدهاره، كما ينبغي عليها أن تعمل دائما لإعلاء كلمة الحق فيه ورفع الظلم والأذى عن كل فرد من أفراده، وأن تتمسك بكل ما من شأنه أن يزرع في نفوسهم وفي حياة المجتمع بذور الخير والعدل والفضيلة وذلك على نحو ما تنص عليه بشك واضح وصريح عقائد الدين الجديد الذي يختم به روسو عقده الاجتماعي.[1]

والدين المدني عند روسو هو دين الطبيعة الإنسانية في عقائده بينما هو دين مدني من حيث وظيفته وعلاقته المحددة بدولة العقد الاجتماعي والإرادة العامة والقانون، ولهذا اسماه روسو دينا مدنيا لأن دين الطبيعة والفطرة هو فقط دين الإنسان من حيث هو إنسان لا من حيث هو مواطن أو رعية، فدين الإنسان لا علاقة له بالهيئة السياسية أو المجتمع، ولكن روسو يريد أن يكون للدين دورا ووظيفة في مجتمع العقد الاجتماعي لكنه ليس دورا تشريعيا، ولا دورا تأسيسيا ولكي يحدد روسو ذلك الدور وتلك الوظيفة نجده يتخذ الشعور وليس العقل ليكون أساسا للدين، وتأسيس الدين في الشعور يجعل وظيفة الدين الجوهرية هي الحب، وبهذا فإن روسو يجعل حب أداء الواجب هو الوظيفة الأساسية التي يريدها روسو من الدين في مجتمع العقد الاجتماعي.[2]

أما عقائد هذا الدين عند روسو"**فيجب أن تكون بسيطة وقليلة ومحددة بدقة دون تفسير ولا تعليق، إن الإيمان بوجود اله قادر ذكي حسن، بصير مدبر وبحياة ثانية وبسعادة الصالحين، وعقاب السيئين وبقدسية العقد الاجتماعي وبالقوانين**".[3] المقصود بذلك هو أن جون جاك روسو أراد من خلال العقد

---

* **-سافواي:** هو قديس منطقة سافواي التي تقع شمال فرنسا والتي يفترض ان روسو قد عاش فيها فترة من الزمن، وقد التقى هناك هذا القديس وأثناء تنزههما معا في ثنايا الطبيعة الخلابة على نحو ما يفترض روسو تبادل الحديث معه عن الدين الحقيقي وعلى لسان ذلك القديس عرض روسو آراءه في الدين الطبيعي أو دين المواطن وقدم مضامينه وتوقف عن كيفيات الوفاء بالالتزامات التي يقتضيها الدين الطبيعي الجديد.

[1] -منيرة محمد، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، ص389.

[2] -فريال حسن خليفة، الدين والسياسة لفلسفة الحداثة، ص ص 125- 126.

[3] -جون جاك روسو، العقدالاجتماعي، ص211.

الاجتماعي والقوانين أن يعلي صوت العقل وجعل أحكامه مبادئ وتشريعات تنظم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم ببعضهم البعض، كما تنظم علاقاتهم بالمجتمع.

من هنا نجد جون جاك روسو يلغي ثنائية الإنسان والمواطن ليصبح مجتمع العقد والإرادة العامة مجتمع الطبيعة الإنسانية النقية مجتمع الحب، وإلغاء الثنائية بين الإنسان والمواطن هو التمييز الحقيقي للدين المدني عن الدين الطبيعي، وهذا الأخير باعتباره دين الإنسان يجعل علاقة الإنسان بالدولة والمجتمع علاقة عامة، وبهذا يريد روسو أن يربط قلب الإنسان بمجتمع العقد والإرادة العامة ليبطل ثنائية الإنسان والمواطن، لذلك فإن كل ما يطلبه روسو ويريده من الدين المدني هو أن يكون رباطا من الحب بين الإنسان ومجتمع العقد.[1]

ومما سبق نستطيع أن نقول أن ربط روسو للدين المدني وبالدولة الجديدة يجعل منه دينا مختلفا عن الأديان التقليدية وفي الوقت نفسه بديلا عنها وبهذا فإن روسو يريد من الدين أن يكون جوهره الحرية لا الطغيان والاستبداد بل السلام فهو ضد القتال وسفك الدماء فهو بهذا يريد من الدين أن يكون رباطا للحب يربط قلب المواطن بمجتمع العقد وبالتالي فإن علاقة الدين بالمجتمع هي علاقة حب وليست تشريع كما في الأديان السماوية.

[1] -فريال حسن خليفة، الدين والسياسة لفلسفة الحداثة، ص ص 148- 149.

# الخاتمة

## خاتمة

نستطيع القول انطلاقا مما كشفنا عنه في هذه الدراسة أن الفلسفة السياسية تعتبر مسألة في غاية الأهمية، سواء تعلق الأمر بالموضوعات والإشكاليات التي تناولتها، أو الفلاسفة الذين اهتموا بها وبقضاياها وبعد أن بحثت في الفكر السياسي لفلسفة **"جون جاك روسو"**، يمكنني القول بأن الرجل يحمل مشروعا فلسفيا متكاملا، خاصة في المجال السياسي، وهذا ما يدفعني إلى تسجيل أهم الاستنتاجات والملاحظات المتوصل إليها فـــ **"روسو"** يعتبر من الفلاسفة الذين تغنوا بالإنسان الطبيعي بصوره، في صورة الإنسان الهانئ السعيد الذي لا يعرف القيود والحواجز ويتصرف بتلقائية وحرية، هذه الحالة الطبيعية التي تكلم عنها التي تعتبر أهم ركن من أركان نظريته السياسية والتي جعلها كأساس لإصلاح المجتمع المدني، فهو حتى وإن قدم لنا نظرية سياسية مترابطة ومتناسقة حول حالة الأفراد الطبيعيين إلا أن الكثيرين يرون بأنه لم يقدم في ميدان السياسة سوى مجرد افتراضات واقتراحات ومع هذا فإن الذي قدمه جون جاك روسو للإنسان هو الذي أدى فيما بعد إلى ظهور نظريات عامة تتعلق بالسياسة في جوانبها التطبيقية، فتنطلق نظرية جون جاك روسو السياسية من موقفه من العقد الذي عُقد بين الحاكم ورعيته، أو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي، وإن كانت هاته الأخيرة معروفة قبل روسو إلا أن كانت له بصماته الخاصة فهو لم يكن مقلدا، ونظريته تختلف اختلافا جذريا عن كل ما ذهب إليه هوبز ولوك، ومن خلال ما تم عرضه نجد أن جون جاك روسو يخلص إلى نتيجة مفادها أن الناس بعد أن طغت عليهم الكثير من المساوئ في الحالة الطبيعية لجئوا إلى الاتفاق فيما بينهم للدخول في حالة تكون أكثر تنظيما وضمانا لحقوقهم الطبيعية التي كانت معرضة للانتهاك والسلب، فبموجب هذا الاتفاق حسب روسو، الأفراد يتخلون عن حقوقهم للإرادة العامة هذه الأخيرة التي تعتبر معصومة من الخطأ وأنها لا تريد إلا الصالح العام، فهي ليست إرادة أفراد معينين، وإنما تعبر عن إرادة الشعب، لأن الشعب قد يخطئ في حين أن الإرادة العامة معصومة عن الخطأ.

كما عمل جون جاك روسو على تأصيل مفهوم الحرية والمساواة وهذا كله من أجل تأييد الحقوق والحريات الفردية لمحو الصورة التي أعطاها هوبز للحالة الطبيعية وكذلك تعديل فكرة لوك حول الملكية وبهذا فان جون جاك روسو قدم تفسيرا مدنيا للسلطة السياسية للحد من السلطات المطلقة للملوك والرؤساء، وتبعا لموقفه من العقد ينفرد روسو بنظريته فيما يتعلق بالسيادة، فأفكار جون جاك روسو لها دور فعال في ولادة الثورة الفرنسية عام 1789 إذ أنها اعتنقت مذهب روسو في حصر السيادة بيد الشعب وحده كوحدة لها

شخصيات مستقلة عن شخصية الأفراد المكونين لها، إضافة إلى أنها أخذت بمذهب القانون الطبيعي ليكون موجها، وقيدا على سيادة الشعب فأعلنت حقوق الإنسان الطبيعية لتلتزم القوانين الوضعية بها ولتكوّن هذه الحقوق، ولهذه الأفكار تأثير كبير في إعداد الثورة الفرنسية، فقد انتشرت هذه المبادئ التي دعا إليها روسو(فكرة الحقوق الطبيعية الديمقراطية) أقام على أساسها حق الشعب في الحرية والمساواة وحقه في السلطة والسيادة، كما كان لنظرية روسو السياسية حول فكرة الإرادة العامة أثر كبير على عدد من العلماء والمفكرين أمثال هيغل الذي رأى في أن الإرادة العامة تعبّر عن روح الأمة الألمانية، وكذلك ادموند بيرك الذي رأى بأن الإرادة العامة تمثل الثقافة القومية والحياة المشتركة في المجتمع الانجليزي، وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت الكثير من أفكار روسو خاصة الديمقراطية المباشرة والدعوة لعقد اجتماعات، عامة لمراقبة الحكومة وإعادة النظر في موظفي الحكومة والقوانين السائدة.

إلا أن هذه النظرية ورغم كلما قدمته واجهة بعض الانتقادات كان من أبرزها أن فكرة العقد الاجتماعي فكرة غير مؤسسة علميا ولا يمكن الاعتماد عليها في تفسير نشأة المجتمع المدني، لقيامها على افتراضات وهمية خاصة قانون الطبيعة وحالة الفطرة الأولى، في حين أن الواقع يثبت بأن الدولة ليست إلا تعبيرا عن طبيعة الإنسان الذي هو كائن اجتماعي بطبعه لهذا لا يمكن أن تكون نشأة الدولة اصطناعية كما ترى هذه النظرية وكذا فكرة العقد التي تعتبر أساس نشأة المجتمع المدني المنظم فكرة خيالية إذ ليس هناك ما يدل على صحتها ويقتضي التسليم بها، إضافة إلى التناقض الذي تقع فيه نتيجة عدم إمكان الحصول على رضا جميع الأفراد، بينما عنصر الرضا في هذه الفكرة ركن أساسي لا يتم العقد إلا بموجبه، وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية إلا أن هذا لا ينقص من تأثيراتها الكبيرة في مساهمتها في الفكر السياسي الأوروبي في كل من إنجلترا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مؤثرة بذلك في ثورات هاته البلدان، وفي تطور وتقدم الحريات الفردية بها، إضافة إلى دورها الكبير من خلال دعمها المباشر لقضايا وحقوق الإنسان عبر العالم، مما يبرز بوضوح أهميتها البالغة والتي تجعل منها محل اهتمام العديد من الباحثين حيث كان لها الفضل في الترويج لمبادئ الديمقراطية ونشأة المذهب الفردي.

وما يمكننا الإشارة إليه في الأخير هو أن جون جاك روسو قد وصل إلى أن الديمقراطية تشكل النظام الأفضل مقارنة بغيره دون أن يكون النظام المثالي، وبهذا نستطيع القول أن نظرية روسو السياسية متكاملة ومع أنها تشترك مع غيرها من النظريات إلا أنها تشكل مذهبا سياسيا منفردا.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أ. قائمة المصادر باللغة العربية:**

1. روسو (جون جاك)،إميل، تر: عادل زعيتر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1936.

2. روسو(جون جاك)، أصل التفاوت بين الناس، تر: بولس غانم، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

3. روسو(جون جاك)،أصل التفاوت بين الناس،تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

4. روسو(جون جاك)، في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2011.

5. روسو (جون جاك)، في العقد الاجتماعي،تر: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت.

**ب. قائمة المراجع باللغة العربية:**

1. أباضة (دوسقي إبراهيم) وعبد العزيز غنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1973.

2. إبراهيم(مصطفى إبراهيم)، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية،2001 .

3. برييه (إميل)، تاريخ الفلسفة، تر: جورج طارابيشي، ج5، ط2، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

4. بشارة (عزمي)، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط2، مركز الدراسات، 2000.

5. بيرنارد (غروتريزن)، فلسفة الثورة الفرنسية، تر: عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

6. توشار(جون)،الفكر السياسي، تر: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

7. توشار(جون)، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي الدراوشة، ط1، دار التكوين للتأليف والترجمة، دمشق، 2010.

8. الجمل (يحي)، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.

9. حسن خليفة (فريال)، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

10. حسن هيكل (محمد)، روسو حياته وكتبه، دار المعارف، القاهرة.

11.حلمي مطر (أميرة)، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5، دار المعارف، القاهرة، 2005.

12.خضير (إدريس)، دعائم الفلسفة، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

13.راسل (برتراند)، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: محمد فتحي الشنيطي، الكتاب 3، المصرية الحمامة للكتاب، 1988.

14.ربيع (محمد محمود)، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت.

15.زروخي (إسماعيل)، دراسات الفلسفة السياسية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2011.

16.شتراوس (ليو) وجوزيف كربوسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدغر، تر: محمود السيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، 2005 .

17.شوفالي(جون جاك)،تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

18.ظاهر (أحمد) ، دراسات في الفلسفة السياسية، 1987.

19.عبد الكريم (أحمد)، بحوث في النظرية السياسية، قسم البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1972.

20.عريب (مختار)، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، دار الكنوز والحكمة، الجزائر.

21.قربان (ملحم)، قضايا الفكر السياسي (الحقوق الطبيعية)، ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

22.كرم (يوسف)، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

23.كريستون (أندريه)، روسو حياته-مؤلفاته-منتخبات،ط4،دار الصقر منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1988.

24.كلي رايت (ويليام)، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود السيد أحمد،تقديم ومراجعة إمام عبد الفتاح إمام، ط1، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2010.

25.لوك (جون)، رسالة في التسامح، تر: عبد الرحمان بدوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

26.لوك (جون)، في الحكم المدني، تر: مجاهد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

27.مارتيان (جاك)، الفرد والدولة، تر: عبد الله أمين، دار المكتبة الحياة، بيروت.

28.محمد إسماعيل (فضل الله)، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

29.محمد سلطع (فضل الله)،الفكر السياسي الغربي النشأة والتطور، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

30.محمد (علي عبد المعطي)، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

31.محمد (علي محمد) وعبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1972 .

32.المستكاوي (نجيب)، جون جاك روسو –حياته-مؤلفاته-غرامياته، دار الشروق، القاهرة، 1989.

33.وقيع الله (محمد)، مدخل إلى الفلسفة السياسية،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

**ج.قائمة الموسوعات والمعاجم:**

1.أندري (لالاند)، الموسوعة الفلسفية، تعريب: خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد 1، ط2، منشورات بيروت، باريس، 2001.

2.ابن منظور، لسان العرب، المجلد1، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1928.

3.بيت ر(كونزمان) وآخرون، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت،1991.

4.جبران (مسعود)، معجم الرائد، ط1، دار الملايين للمؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

5.جميل (صيلبا)، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت،1982 .

6.جورج (طرابيشي)، معجم الفلاسفة، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1997.

7.فؤاد (كامل) وآخرون، الموسوعة الفلسفية المختصرة، دار القلم، بيروت.

8.مصطفى (حسيبة)، المعجم الفلسفي، ج1، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

9.موسوعة ويكيبيديا.

**د. المجلات والدوريات:**

1.صباح (كريم رياح الفتلاوي)، نظرية الحق الإلهي، دراسة مقارنة، العدد10، مركز الدراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008.

2.منيرة (محمد)، مبادئ الإلزام الخلقي عند روسو، مجلة جامعة دمشق، مجلد28، العدد3+4، 2012.

**ه. الرسائل الجامعية:**

1- رزيق (فوزية)، معالم فلسفة روسو على ضوء قصة إميل، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

# الفهرس

**الفهرس:**.....

المحتوى الصفحة

**شكر.**

**مقدمة** ..... أ - ج

**الفصل الأول: الخلفية الفكرية والتاريخية لفكر جون جاك روسو**

**المبحث الأول: منابع فكره الفلسفي** ..... 10-5

1- مرجعية التأسيس..... 5

2- نسقه الفلسفي..... 8

**المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي عند فلاسفة ماقبل روسو**..... 22-11

1- مفهوم العقد الاجتماعي..... 11

2- نظرية العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك..... 12

1.2- توماس هوبز..... 13

2.2- جون لوك..... 17

**الفصل الثاني: معالم الفكر السياسي وشروط السياسة الراشدة عند جون جاك روسو**

**المبحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي عند روسو**..... 38-24

1- حالة الطبيعة..... 24

2- الحالة الاجتماعية (حالة العقد الاجتماعي) ..... 29

3- أسس ومبادئ العقد الاجتماعي عند روسو..... 33

1.3- الحق الطبيعي..... 33

2.3- المساواة..... 35

3.3- الحرية..... 37

**المبحث الثاني: الإرادة العامة والشعب**..... 43-39

1- الإرادة العامة..... 39

2-الشعب ..... 42

**المبحث الثالث: السيادة**..... 50-44
1- مفهوم السيادة ..... 44
2- خصائص السيادة عند روسو..... 45

**الفصل الثالث: الدولة**

**المبحث الأول: أنظمة الحكم وموقف روسو منها**..... 57-52
1- الديمقراطية..... 52
2- الأرستقراطية..... 55
3- الملكية..... 56
**المبحث الثاني: علاقة الدين بالدولة**..... 63-58
1- مفهوم الدين..... 58
2- الدين التقليدي..... 59
3- الدين الجديد..... 60
**خاتمة** ..... 66-64
**قائمة المصادر والمراجع**..... 71-67
**الفهرس**..... 74-72

الحمد لله